النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⴰⵊ ⴰⴷⵉⵎⵇⵔⴰⵟⵉ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

العدد: 423

من 7 إلى 13 شتنبر 2021

الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

التسيير الجماعي للمدن :حدود المشاركة الشعبية وتغول الوصاية المخزنية

كلمة العدد

انتخابات بطعم ترميم تصدعات الديمقراطية المخزنية الشكلية

يتساءل المراقبون عن سبب إجراء الانتخابات في وقتها وبدون تأخير رغما عن دخول الموجة الثالثة من وباء كوفيد 19 لمرحلة ذروتها المصاحبة بالانتشار غير المسبوق للوباء وبعدد الوفيات والحالات الخطيرة في الانعاش. عند البحث في هذه الأسباب نقف على أحد أهمها وهو حاجة النظام لبعث رسائل إلى الخارج مفادها أنه مستقر ومطمئن لتحكمه في الأوضاع وبائيا، اجتماعيا وسياسيا. لكن عند تدقيق النظر يتضح أن النظام يعتبرها مناسبة بروتوكولية روتينية ولا رهان عليها، لان الاختيارات الأساسية حسم أمرها وفرضت على الجميع. فالنموذج التنموي الذي سيطبق على أرض الواقع ضمن ميثاق وطني يشمل الفترة الممتدة إلى 2035 بالإضافة إلى التوجيه الإطار الذي سيحكم قوانين المالية لسنوات 2022 الى 2024 وضع قيد التطبيق عبر سياسة تقشفية تتخلص بشكل نهائي من صندوق المقاصة وتعوضه بتوزيع المعونات طبق مقتضيات السجل الاجتماعي الذي ستشرف عليه وزارة الداخلية.

من خلال هذه الحزمة من الاختيارات الكبرى يتضح أن النظام كشف عن وجهه السافر وعرى عن حقيقة ديمقراطيته التي لم يعد يهتم بستر شكلانيتها. لقد سحب البساط من تحت أقدام الأحزاب المشاركة في مهزلة الانتخابات وأصبح واضحا للشعب بان برامج تلك الأحزاب المشاركة لن تكون إلا نسخا كربونية من برنامج الدولة ولجنة بن موسى.

وأن البرلمان لن يكون إلا غرفة تسجيل لمشاريع القوانين ومؤسسة تمرر القوانين والسياسات التي ستضعها لجنة الإشراف على تطبيق الميثاق الوطني. في انتخابات 8 شتنبر 2021 عرى النظام عن وجهه الاستبدادي غير آبه بنسبة المقاطعة الشعبية وما ترمز له من سقوط الشرعية السياسية عن كل مؤسساته. ومما يزيد من توكيد هذا المنحى لدى النظام هو إحجامه عن دعوة المواطنين والمواطنات للمشاركة كما فعل في السابق. أما لجوءه إلى فرض تطبيق القاسم الانتخابي لتجنب اندحار بعض الأحزاب مثل الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية وإلى ضخ نسبة من المقاعد لأحزاب سياسة يريدها أن تلتحق بقبة البرلمان وهذا سيكون ثمن شراء ولائها ومساهمتها في فرض السلم الاجتماعي لما تهب الجماهير المفقرة إلى النضال والاحتجاج العارم المقبل لا محالة. سيطلب من هذه الأحزاب الدفاع عن السلم الاجتماعي لدى منخرطيها سواء كانت في الأغلبية أو في المعارضة وهذا بدوره سيعزل القوى السياسية المعارضة الأخرى ويسمح بخلق إجماع وطني حول المخزن.

إذا كانت تلك هي خلفيات النظام من إجراء انتخابات 8 شتنبر رغم كورونا وخطر الوباء، فإننا في النهج الديمقراطي دعونا إلى مقاطعة هذه المهزلة التي لم تختلف عن كل تجارب الانتخابات السابقة بل ازدادت إسفافا كما وضحناه أعلاه. إننا نرفض هذه الانتخابات لأنها تساهم في تسويق الوهم بان النظام قابل للإصلاح وهذا في حد ذاته مساهمة في إطالة أمد الاستبداد وغض الطرف عن ضرورة محاسبته ومساءلته عن كل الجرائم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية المرتكبة في حق جماهير شعبنا الواسعة. ان دعوتنا للمقاطعة نابعة من قناعتنا الراسخة بكون الأغلبية الساحقة من جماهير شعبنا تقاطع عن وعي نتيجة تجربتها التاريخية وأنها وصلت إلى خلاصة خواء الديمقراطية الشكلية ببلادنا والى قناعة ان هذه الانتخابات تنتج مؤسسات فاسدة تخدم مصالح اقلية من المستغلين وشرذمة من محترفي التجارة في قضايا الشعب ومصالح الجماهير واستغلال النفوذ.

إننا ندعو لمقاطعة هذه الانتخابات لأننا نعتبر أن التغيير تفرضه الجماهير الكادحة عبر النضالات، وان المرحلة المقبلة ستكون حاسمة في مواجهة النظام وسياساته التقشفية مما يفرض بناء أدوات النضال الحقيقية بعيدا عن أوهام التغيير من داخل المؤسسات الرجعية، وفي طليعة هذه الأدوات تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة وبناء التنسيقيات والجبهات النضالية تمهيدا لبناء جبهة الطبقات الشعبية حيث تلتقي التعبيرات السياسية لتلك الطبقات حول برنامج النضال من أجل نظام وطني ديمقراطي وشعبي يقطع مع التبعية للامبريالية ويقضي على الاستغلال الطبقي أو يمهد لذلك.

ضيف العدد : عبد الرحيم الشايب

التدبير المحلي تحكمه فلسفة المقاربة الأمنية على حساب المقاربة التنموية.

2 في الذكرى 51 لتأسيس منظمة "إلى الأمام": نضال مستمر من أجل بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية

3 لنقاطع الانتخابات ولنناضل من أجل التغيير الديمقراطي

6 الإمعان في قتل السياسة

11 انقلاب سعيد في تونس: السياق والمآلات

السحب : مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

في الذكرى 51 لتأسيس منظمة "إلى الأمام":

نضال مستمر من أجل بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية

في 30 غشت 2021 نحيي الذكرى 51 لتأسيس المنظمة الماركسية-اللينينية المغربية "إلى الأمام".

تحل هذه الذكرى والنهج الديمقراطي، كاستمرارية فكرية وسياسية للحركة الماركسية-اللينينية المغربية، وخاصة منظمة "إلى الأمام"، مقبل على الإعلان، في مؤتمره الوطني الخامس، عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة الذي شكل الهدف الأساسي لهذه الحركة.

إن تشبث النهج الديمقراطي واستماتته في إنجاز هذه المهمة، كمهمة مركزية وآنية، تجسيد لمدى وفائه للطموح والآمال الثورية التي مثلتها منظمة "الى الامام" وللتضحيات التي قدمتها ولأرواح الشهداء الذين سقطوا من أجل هذا المشروع العظيم: القائد عبد اللطيف زروال والشهيدة سعيدة المنبهي والشهيد أمين التهاني مع كوكبة أخرى من الشهداء. إن ذلك ليس وليد الصدفة، بل هو نتيجة لقيم الصمود، ليس فقط في مواجهة القمع، بل أساسا، في الساحة النضالية وفي مواجهة الانحرافات والتراجعات، والتفاني في خدمة الجماهير الشعبية، وفي مقدمتها العمال والكادحون، التي تربى عليها مناضلاتها ومناضلوها وللقطائع التي أحدثتها هذه المنظمة العتيدة، على المستوى الايديولوجي والسياسي والتنظيمي، مع الاصلاحية والتحريفية والبلانكية ولاسترجاع الروح الثورية للماركسية. ورغم مرور أكثر من نصف قرن، لا زالت هذه القطائع تحتفظ براهنيتها. كما لا زالت الروح الثورية متقدة.

فبعد الحملات القمعية التي شنها النظام ضد الحركة الماركسية-اللينينية المغربية، في سبعينات القرن الماضي، والتي أدت إلى شبه اجتثاثها، لم تستسلم منظمة "إلى الأمام" وخاضت تجربة جديدة بناء على تقييم تجربتها السابقة. وفي أوج الهجوم الكاسح الذي شنته الامبريالية ضد الشيوعية والاشتراكية والماركسية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وما رافقه من تراجعات للعديد من القوى الماركسية، تم تأسيس النهج الديمقراطي الذي اعتبر مهمة بناء الاداة السياسية للطبقة العاملة مهمته المركزية وتشبث بالماركسية، كمنهج للتحليل ونظرية للتغيير الثوري، خاضعة للتطوير المستمر على ضوء التطور العلمي والممارسة العملية.

لقد استطاع النهج الديمقراطي، خلال مسيرته، أن يغني خطه السياسي والفكري، مستفيدا من اجتهادات مناضلاته ومناضليه. هكذا، بلور مفهوم السيرورات الأربعة المترابطة والمتكاملة واعتبر أن التقدم في إحداها يساعد على التقدم في الأخريات، مع التأكيد على أن سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين تلعب دورا حاسما في التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي ذي الافق الاشتراكي. وأعطى أهمية بالغة لسيرورة بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية، وخاصة الكادحة، وفي مقدمتها نقابات الشغيلة التي يعمل على أن يتمفصل نضالها مع نضال الطبقة العاملة وباقي الكادحين ولسيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية التي تعبر عن وحدة الشعب المغربي في نضاله من أجل التحرر الوطني والبناء الديمقراطي. كما يساهم، انطلاقا من تشبعه بقيم الأممية البروليتارية، في بناء الأممية الماركسية المنشودة. لقد طور النهج الديمقراطي تصوره للدولة المغربية المستقبلية انطلاقا من خصوصيات بعض المناطق. الشيء الذي يستوجب التعامل الديمقراطي معها وإعطاءها اكبر قدر من التسيير الذاتي في إطار مغرب فيدرالي.

وطرحت حركة 20 فبراير المجيدة راهنية التغيير في بلادنا: طبيعته ومراحله والتحالفات التكتيكية والإستراتيجية وأدوات وأشكال النضال. كما تبين الدور الحاسم الذي لعبته الطبقة العاملة في رحيل بن علي ومبارك، في حين أن ضعف أو غياب حزب الطبقة العاملة في هذين البلدين مكن البرجوازية من إجهاض السيرورة الثورية إلى حين. فجاءت مقررات المؤتمر الوطني الرابع للنهج الديمقراطي في يوليو 2016 لتدقق استراتيجية التغيير في بلادنا، خاصة من خلال طرح العمل على بناء جبهة ديمقراطية يشكل اليسار عمودها الفقري وجبهة ميدانية تشارك فيها سائر القوى الديمقراطية والحية المناهضة للمخزن ولتؤكد عزم النهج الديمقراطي الإعلان عن تاسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين في المؤتمر الوطني الخامس.

إن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين يتطلب الاستفادة من إرث الحركة الماركسية-اللينينية، وخاصة اسهامات لينين الذي كان له الفضل في وضع الأسس الفكرية والسياسية والتنظيمية للحزب البلشفي الذي قاد أول ثورة اشتراكية منتصرة. وفي هذا الإطار، فإن الحزب الذي نبنيه تحت نيران العدو نريده أن يشكل هيئة أركان الطبقة العاملة في صراعها ضد الكتلة الطبقية السائدة المشكلة من البرجوازية التبعية وملاكي الأراضي الكبار التي تتوفر على هيئة أركانها(الدولة المخزنية) وأجهزة هيمنتها المختلفة، مما يستوجب تصليب التنظيم وتسليح المناضلين(ات) سياسيا وايديولوجيا للتصدي لزوابع احتداد الصراع الطبقي والمهام التي يتطلبها، حزب قادر على استشراف المستقبل والجواب على القطائع الفجائية المرتبطة بتطور نوعي للنضال الشعبي(المفهوم اللينيني للوضع الثوري)، حزب يرتكز إلى المركزية-الديمقراطية والقيادة الجماعية والنقد والنقد الذاتي، حزب ينصهر وسطه المثقفون الثوريون الماركسيون مع طلائع العمال والكادحين ويستمد جماهيريته من التفاف جموع العمال والفلاحين الفقراء والصغار وكادحي الأحياء الشعبية حولهم.

إن النهج الديمقراطي واع بجسامة المهام التي يتطلبها هذا المشروع العظيم. ولذلك، لن يتوقف عن الدعوة لتوحيد الماركسيين(ات) وعن طرح مبادرات وحدوية والاستجابة لمبادرات تسير في نفس الاتجاه.

إن الهزائم التي تلقتها الامبريالية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، تبين أن المستقبل لتحرر الشعوب. فلنساهم، بقوة، في بناء جبهة الطبقات الشعبية. كما أن فشل الرأسمالية، على المستويات الاقتصادية(أزمة 2008 التي لا زالت مستمرة إلى الآن) والاجتماعية (تكثيف استغلال الطبقة العاملة وتعميق هشاشة الكادحين وتفقير الطبقات الوسطى) والسياسية (أزمة "الديمقراطية" البرجوازية) والايديولوجية (أزمة النيولبرالية) والبيئية (التدمير المتصاعد للبيئة بسبب جري الرأسمالية وراء الربح الأقصى والسريع) والقيمية والتي عمقتها جائحة كوفيد- 19، يبين أن نظاما تحرريا، عادلا ومحترما للطبيعة أصبح ضرورة حيوية لاستمرار الحياة فوق الأرض. إن مسئولية الطبقة العاملة، باعتبارها الطبقة النقيض للرأسمالية، جسيمة. فلتهب الطلائع العمالية والقوى الثورية الماركسية المغربية إلى العمل والنضال من أجل بناء أدوات تحرر الطبقة العاملة والإنسانية جمعاء(حزب الطبقة العاملة المستقل والنقابة التي تخدم مصالحها).

لا بديل عن المقاومة الشعبية

نداء النهج الديمقراطي من أجل مقاطعة انتخابات يوم 8 شتنبر2021 :

لنقاطع الانتخابات ونناضل من أجل التغيير الديمقراطي

جماهير شعبنا المناضل،

يستعد النظام المخزني لتمرير طبخة أخرى يوم 8 شتنبر 2021 ضدا على طموح الشعب المغربي في نظام سياسي ديمقراطي لا مكان فيه للاستبداد والفساد والتبعية والعمالة للإمبريالية والصهيونية.

وسيتم الترويج لديمقراطية مزيفة ووعود كاذبة ومحاولة الإقناع بمزايا المشاركة في التصويت لتزكية خريطة سياسية مطبوخة سلفا في خدمة هذا النظام المسؤول عن التفريط في السيادة الوطنية وتفقير وتجويع الشعب وقمع فئاته وقواه المناضلة من أجل الديمقراطية والعيش الكريم.

تتعدد الألوان والرموز ولكن البرنامج واحد وهو محدد سلفا من طرف دار المخزن والمؤسسات الإمبريالية العالمية. وبصفة عامة، تتنافس الأحزاب الملتفة حول المخزن على خدمة الأعتاب الشريفة ومن أجل المصالح الشخصية، لا فرق في ذلك بين تجار الدين ومن يرتدي لبوس "الحداثة".

وقد قرر النهج الديمقراطي مقاطعة هذه الانتخابات لكونها.

*تجري على أساس دستور 2011 الممنوح والذي يكرس الاستبداد والحكم الفردي المطلق، يجمع السلطات الأساسية في يد الملك ويجرد المؤسسات المنتخبة من صلاحياتها،

*تهدف إلى تلميع صورة المخزن وإعطاء الشرعية لسياسات الاستغلال والقهر والتهميش والتبعية خدمة لمصالح كبار البرجوازيين وملاكي الأراضي الكبار والمافيا المخزنية بشكل خاص.

*تتم تحت إشراف وزارة الداخلية، اليد الطولى للمخزن، وعلى أساس تقطيع مخدوم ولوائح فاسدة بدل الاقتصار في التصويت على الإدلاء بالبطاقة الوطنية.

*ترتكز على شراء الولاءات والأصوات واستعمال المال وتفتقد بالتالي لشروط النزاهة.

*تفرز مجالس جماعية ذات صلاحيات ضعيفة بسبب تسلط وزارة الداخلية وسياسة التدبير المفوض فضلا عن كونها عموما أوكارا للرشوة ونهب المال العام.

*تجري في أجواء تتميز باستمرار قمع كافة الفئات والقوى المناضلة.

مقاطعة هذه الانتخابات مساهمة في المعركة من أجل الديمقراطية، أصواتنا أغلى من أن يتم استعمالها لتكريس الفساد والاستبداد، ولنعمل سويا على :

*فرض إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وانتزاع الحريات الديمقراطية.

*بناء المنظمات الشعبية القاعدية للدفاع عن مطالب الفئات المعنية من عمال وكادحينفي كل مكان.

*بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والجبهة الشعبية الموحدة للتخلص من المخزن وبناء نظام ديمقراطي متحرر من السيطرة الامبريالية يفتح الطريق للقضاء على الرأسمالية وبناء الاشتراكية.

سيدي بنور

وفاة الشاب شهيد لقمة العيش

توفي الشاب ياسين الخميدي، القاطن بحي القرية بسيدي بنور، على إثر إضرام النار في جسمه بعدما أقدمت السلطة المحلية بسيدي بنور على حجز عربته المجرورة، وهي مصدر رزقه الوحيد، وتعنيفه وإهانة كرامته. وقد نقل الفقيد إلى المستشفى بسيدي بنور ثم إلى المستشفى الإقليمي بالجديدة ثم نقل إلى بالدار البيضاء، بسبب غياب الشروط الاستشفائية الضرورية لمثل هذه الحالات، حيث لفظ أنفاسه الأخيرة.

وكرد فعل على هذه الجريمة انتفضت ساكنة سيدي بنور حيث خرجت مسيرات احتجاجية عارمة رفعت شعارات منددة بما حدث محملة المسؤولية للمخزن ومطالبة بمعاقبة المتسببين في الوفاة.

وقد أصدرت الكتابة المحلية بالجديدة بيانا قويا يحمل مسؤولية الوفاة للسلطة المحلية ويطلب فتح تحقيق مستقل بشأنها.

نداء عائلات ضحايا فاجعة طنجة

حتى لا ننسى ولا تتكرر الفاجعة

نحن عائلات 20 شهيدة و9 شهداء ضحايا فاجعة 8 فبراير 2021 بقطاع النسيج طنجة، التي هزت المنطقة واستنكرها الرأي العام الوطني والدولي، نتوجه إلى عاملات وعمال قطاع النسيج بطنجة وجميع القوى الديمقراطية والحية من أجل إحياء ذكرى ستة أشهر على مرور الفاجعة التي أودت بحياتهم/ في سرداب بشركة "مرخصة قانونيا" من طرف السلطات المحلية بدون أي مراقبة من مندوبية الشغل والضمان الاجتماعي رغم اشتغالها لأزيد من 15 سنة ، و تناوب على تسييرها عدة أرباب عمل ، علاوة على أنها كانت دوما تنتج لصالح ماركات عالمية متعددة نذكر على سبيل المثال "ا نديكس" و"مانغو".

أيتها العاملات أيها العمال، إن هذه الفاجعة هي نتيجة الوضعية الوحشية والكارثية التي لا تعرف إلا المزيد من التردي، حيث عانيتم/ من أبشع شروط الاستغلال: الآلاف من التسريحات الجماعية والفردية خاصة ضد الذين يحاولون الدفاع عن حقوقهم ولا يرضخون

للاستعباد، ونسبة كبيرة منكم/يتقاضون أقل من الحد الأدنى من الأجور والحرمان من الحق في الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية رغم اقتطاعها من أجورهم، علاوة على ممارسات حاطة بكرامتهم/ باستعمال جميع أشكال القمع في حقهم/ بما فيها السب والقذف والعنف المباشر والتحرش...الخ وانتهاك صارخ للحق النقابي.

وقد زادت كوفيد 19 من تكريس وتأزيم هذا الواقع المشؤوم ليجعل الطبقة العاملة لا حول لها ولا قوة إلا الخضوع والعمل في شروط تنعدم فيها الكرامة بما فيها العمل بسراديب بدون توفير أي ضمانة من السلامة والصحة كما شاء لأفراد عائلاتنا وفقدان حياتهم/ في فاجعة 8 فبراير 2021 .

أيتها العاملات أيها العمال حتى لا تتكرر هذه الفاجعة وتسيل دموع أمهات وأباء عمال آخرين/ كما أرهقت دموعنا ليال طوال ومازالت. ما أمامكم إلا الوحدة والتضامن والمقاومة من أجل الدفاع عن كرامتكم /وحقوقكم/ وبالتالي فإننا ندعوكم/للوقفة التي قررنا تنظيمها لتخليد الذكرى النصف سنوية على استشهاد فلذات أكبادنا يوم 9 غشت على الساعة السابعة مساءا أمام معمل الفاجعة.

كما يمكنكم تنظيم أي شكل من الأشكال لتخليد ذكرى فقدان شهدائكم في مواقع الإنتاج.

نهب جديد لأموال منخرطي/ات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

تعرضت مدخرات العمال/ات والمستخدمين/ات المنخرطين/ات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لنهب ممنهج وضخم قدرت اللجنة البرلمانية المكلفة قيمته ب 115 مليار درهم. وقد تكون القيمة أكبر بالنظر لغياب المراقبة والمحاسبة الحقيقيتين. ومن مظاهر تبديد هذه الأموال تفويتها كمصاريف العلاج لأشخاص غير منخرطين في الصندوق وخصوصا من ذوي النفوذ في أعلى هرم الدولة.

كما أن الصندوق يخسر سنويا أموالا طائلة تقدر بالملايير بسبب استغلال صندوق التدبير والإيداع لودائعه بسعر فائدة ضعيف لم يتجاوز3.78./. في سنة 2019.في الوقت الذي تستفيد فيه صناديق أخرى بسعر فائدة يتراوح بين 6 و10./..

ورغم هول هذه الفضائح والجرائم التي اقترفت في حق المنخرطين/ات فإن المجلس الإداري للصندوق ما زال متماديا في سياسته الرجعية اذ قرر في اجتماعه بتاريخ 19 غشت 2021 تخصيص 1.378 مليار درهم كمساهمة في حملة التلقيح بطلب من الحكومة المخزنية.

إن أموال الصندوق هي عبارة عن مدخرات للمنخرطين/ات مؤتمن عليها من طرف هياكله المسيرة لتدبير الضمان الاجتماعي من معاش وتعويضات عن الاستشفاء والزمانة والوفاة ... كان من الأجدر أن تستثمر في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بما يعود بالنفع على المنخرطين/ات آنا ومستقبلا وعلى الشعب المغربي قاطبة. وكان من الأجدر أيضا الضغط على الشركات والمشغلين من أجل تعميم التصريح بجميع العمال/ات في الصندوق.

ويبقى النضال من أجل دمقرطة الصندوق هو السبيل لإنقاذه من المستقبل المظلم الذي يهدده. وهذه مسؤولية جماعية يتحملها المنخرطون/ات والنقابات المناضلة. وهي جزء من النضال العام من أجل اجتثاث الفساد والاستبداد وإقامة الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية.

اشتوكة ايت باها

معاناة عمال شركة "بالماكرو"

دخلت عاملات مختبر شركة "بالماكرو" بجماعة ايت اعميرة اشتوكة ايت باها، المتخصصة في إنتاج شتائل النخيل، في اعتصام داخل الشركة منذ الخميس 12 غشت 2021 بعدما أقدمت إدارة الشركة على التضييق على العمل النقابي ورفض الحوار الجدي لحل العديد من المشاكل التي تقدم بموجبها المكتب النقابي التابع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (ا م ش) بشكاية وطلب عقد لقاء إلى مندوبية الشغل لإيجاد حل لهذا النزاع الجماعي. لقد قامت إدارة الشركة بإرغام الكاتبة العامة للمكتب النقابي على القيام بمهام تضر بصحتها بفعل استعمال مواد كيماوية في إنتاج الشتائل مما تسبب لها في اختناقات متكررة علما أنه سبق لها أن قدمت شواهد طبية تثبت ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشركة استعملت جميع الوسائل لاجتثات العمل النقابي وضرب وحدة العاملات من خلال التخويف والإغراءات واستعمال جميع الوسائل المتاحة من طرد وعقوبات تأديبية واستقدام مفوضين قضائيين للترهيب.

الرباط

طرد عمال مركز النداء "سيتل"

أقدمت مؤسسة النداء "سيتل" المتعددة الجنسيات على طرد 8 عمال، هم أعضاء بالمكتب النقابي التابع للاتحاد المغربي للشغل بشكل تعسفي مباشرة بعد تأسيسه. وقد أصدر الاتحاد المغربي للشغل بيانا يستنكر فيه هذا الطرد التعسفي ويعتبره محاربة للعمل النقابي محملا المسؤولية لإدارة المؤسسة و لكافة المتدخلين في القطاع لما ستؤول إليه الأوضاع.

وتجدر الإشارة إلى أن مراكز النداء في المغرب تمارس استغلالا مكثفا ورهيبا للعمال/ات بأجور زهيدة وبدون حقوق وحريات نقابية في خرق سافر لمدونة الشغل ولاتفاقيات منظمة العمل الدولية. وكل تأسيس لمكتب نقابي أو مطالبة بالحقوق يعرض أصحابه للطرد فورا وبسكوت وتواطؤ مكشوف من طرف الجهات الرسمية المفروض فيها التدخل لوقف جبروت هذه المؤسسات الامبريالية

المعازيز/الخميسات

وقفة احتجاجية عاملات شركة "عطور المغرب/الأملاك المخزنية"

نظمت عاملات شركة "عطور المغرب/الأملاك المخزنية"

بالمعازيز،المؤطرات في الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التابعة للاتحاد المغربي للشغل، وقفة احتجاجية بتاريخ 18 غشت 2021 أمام عمالة الخميسات من أجل وضع حد لسياسة الطرد والتجويع الممنهج الذي تمارسه إدارة الشركة في حقهن ، والمطالبة بعودة العاملات المطرودات إلى العمل ووضح حد للتحرش الجنسي والممارسات العدوانية واحترام الحق في التنظيم النقابي وكافة حقوق العاملات.

وستواصل العاملات معركتهن النضالية بتنظيم وقفة جديدة أمام مقر عمالة الخميسات يوم الاثنين 6 شتنبر 2021 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا.

الماركسية علم خوض الصراع الطبقي

التيتي الحبيب

ولأنها علم فهي تشتغل على الوضع الملموس تدرسه تحلله تدرس تناقضاته تكتشف قوانينها وترتيبها وتستنتج طريقة حلها.وفي ذلك تعتمد برنامجا عاما بعيد المدى يرتب مهام حل التناقضات الاساسية اي الاستراتيجية وبرامج قريبة المدى ترتب التناقضات الرئيسية والثانوية ومهام حلها عبر تكتيكات.

في هذا المجال بالضبط تكمن صعوبة من نوعين

الصعوبة الاولى الجواب على القضايا المتغيرة والآنية والقريبة باجوبة استراتيجية وهذا يقود الى العزلة لان الشعارات المقدمة تقفز عن الشروط القائمة.

والصعوبة الثانية هي قراءة وتقدير الوضع بأقل مما تتيحه الاوضاع المستجدة فيكون الجواب او الشعار اما متخلفا عن استعدادات الجماهير او انه ايضا يتجاوز تلك الاستعدادات.

ولكي تكون الاجوبة التكتيكية سديدة يجب ان تكون قادرة على تحديد الحلقة المركزية في السلسلة والتي كلما تم القبض عليها سهل جر السلسلة برمتها وانطلاق الحل لمختلف التناقضات المرتبطة.

في هذا الاطار واجهت الى الامام بداية السبعينات والنهج الديمقراطي هذه المسالة وقدمتا اجوبتين انطلاقا من تقديرات الفترة

1 - في بداية السبعينات وفي اطار تقييم التناقضات داخل الطبقة الحاكمة ومن اجل المزيد من الفرز وعزلة النواة الفاشية وسط هذه الطبقة رفع شعار عزل عصابة الحسن عبد الله الدليمي.كان ذلك شعارا تحريضيا له ما له وعليه ما عليه يعتمد على تقدير لموازين القوى انذاك.

2 - اليوم وفي اطار تغول الكتلة الطبقية السائدة واعتمادها على المقاربة القمعية وعلى تسخير الدولة كجهاز للقمع وتنمية المصالح الاقتصادية لكمشة من الكتلة الطبقية السائدة ومن خلال توظيف الريع السياسي والقرب من مربع الحكم والسلطة رفعنا شعار عزل المافيا المخزنية .انها شعارات تقرب الى الادراك الشعبي من هي القوة الاكثر شراسة التي يواجهها شعبنا.

لكن هناك من المناضلين الذين لا يفهمون اهمية الشعار التكتيكي و لا حتى هم مستوعبون معنى التكتيك وأهميته وان كانوا يستوعبون ويرون ضرورته فإنهم لا يفهمون او لا يعرفون كيفية تطبيقه.وبما انهم لا يملكون هذه المعرفة فإنهم ينتصبون ضد الابتكار ويتخوفون منه لأنه يحرجهم ويخرجهم عن المسالك القديمة والقوالب الجامدة.

الماركسية علم خوض الصراع الطبقي فهي تقارب الحقيقة وتشتغل عليها وتجدد مفاهيمها وتشحذ سلاحها بالممارسة النضالية المنحازة كليا للطبقة العاملة وهدف التغيير الثوري المنشود في افق بناء المجتمع الاشتراكي.

المفهوم نحن الذين نصوغه نحن الذين نعرف به نحن الذين نطوره وكذلك الشعار نحن الذين نقترحه ونفسره ونوفر له اسباب تفهمه من طرف اوسع الجماهير ونحرس على ان يكون ابن بيئته بأكبر قدر ممكن وحتى في الشكل وكلما شعرنا بنقص فيه او علة طورناه الى الافضل.هذا هو المأمول في القيادات الشابة ان تبدع ان تجتهد ان تقترح. طبعا يمكن ان تخطا لكن ليس ذلك نهاية التاريخ بل فإنها ستبادر للتصحيح والتطوير وسيرتفع وعيها ومعرفتها بالواقع وبطرق اقتراح الحلول وصياغة البرامج.انفضوا عنكم الكسل والانسياق والتشبث بالقوالب الجامدة.اذا لم تثوروا ستصبحون اضحوكة للفوضويين واللادريين وللتائهين وأصحاب الموضة الجديدة المعادية للدكاكيين وهي حق اريد به باطل.

المافيا المخزنية: ألد وأشرس عدو للشعب المغربي

ح.ع.

ان المخزن نظام استبدادي قائم على الجمع بين مؤسسات عصرية منتخبة(البرلمان والجماعات المحلية) لا تتمتع بسلطات فعلية وحقيقية وبين مؤسسات غير منتخبة وغير خاضعة للمحاسبة الشعبية (الملك، أمير المؤمنين ورمز وحدة البلاد، ومستشاريه ووزارة الداخلية وأعوانها من شيوخ ومقدمين وقياد...) تتمتع بصلاحيات وسلطات حقيقية وواسعة.

ومن أهم خصائص المخزن ما يلي:

- على المستوى السياسي: نظام للحكم الفردي المطلق، يقوم على استغلال الدين لتبرير وتعزيز شرعيته، يعتبر المحكومين مجرد رعايا وليسوا مواطنين ومن تم فهم ملزمون بالسمع والطاعة ولا أحقية لهم في مراقبته ومحاسبته لأنهم في نظره ليسوا مصدرا لشرعيته،نظام يعتمد لترسيخ هيبته على طقوس مهينة ومبنية على الأبهة والإبهار وكذا على الاستبداد،نظام يرفض أية تعددية سياسية حقيقية لأنه لا يقبل بتواجد أية مشاريع سياسية خارج مشاريعه، نظام يشجع الانتهازية يعتمد على إفساد النخب واستقطابها لإدماجها في نظامه الإداري والسياسي، ويعتبر أية معارضة حقيقية مثارا للفتنة ومن تم فهو يعتمد القمع والتسرب والاختراق والتلغيم وتقسيم الأحزاب والهيئات المعارضة، كما يخلق الأحزاب والهيئات الموالية ويدفع بها لتصدر المشهد السياسي، نظام للتحكم في آليات السلطة، نظام يوظف الإدارة للقهر والتركيع، ويستخدم الأعيان لبسط سيطرته ونفوذه ولمواجهة خصومه وأعداءه السياسيين، نظام يؤثث المشهد السياسي بلعبة سياسية يتحكم فيها، نظام لديمقراطية الواجهة وديمقراطية الأسياد، نظام أغلق الحقل السياسي، نظام يهين كرامة الإنسان ويلغي حريته.

أما نواته الصلبة المافيا المخزنية- والتي تتشكل من كبار المسئولين الأمنيين والعسكريين والقضائيين والإداريين والسياسيين والدينيين ورجال الأعمال وكبار مقاولي "المجتمع المدني" الرسمي وبعض كبار المسئولين النقابيين وغيرهم.... ممن لهم نفوذ وسلطة، فتتحكم في جزء هام من الاقتصاد الوطني بواسطة مختلف أنواع الرشوة والريع والاحتكار والممارسات ذات الطابع المافيوي:

- التحكم في موارد الدولة واستعمال جزء منها لتقوية موقعها الاقتصادي

- التحكم في القطاع العمومي المنجمي (الفوسفاط) والمالي (صندوق الإيداع والتدبير بالأساس) ومن خلاله التحكم في العديد من المشاريع الصناعية والسياحية والسكنية وغيرها واستعماله كصناديق سوداء لا تخضع للمراقبة والمحاسبة.

- الرشاوى على صفقات الدولة،خاصة في المشاريع الكبرى

- التحكم في التراخيص المختلفة(الصيد البحري، المقالع، النقل) والاستفادة منها مباشرة(الضباط السامون، كبار المسئولين الإداريين والأمنيين) أو منحها للأثرياء مقابل رشاوى.

- المساهمة في الشركات الكبرى مقابل الحماية أو الاستفادة من امتيازات جمركية أو ضريبية وهي ممارسة مافيوية بامتياز.

- حماية الاقتصاد ذي الطابع الإجرامي: إنتاج وتجارة المخدرات، وخاصة تصديرها، وتهريب البضائع و الأموال إلى الخارج ونحو الجنات الضريبية، وذلك إما من طرف نافذين كما تبين في قضية بانما بيبارز أو مقابل رشاوى بالنسبة للأثرياء من خارج المافيا المخزنية.

--الاحتكار الذي يتم التنظير له بضرورة التوفر على "أبطال وطنيين" والذي يتقوى ويمس عددا من القطاعات: التجارة الداخلية (مرجان و أسيما)، الاتصالات("اتصالات المغرب"، "مديتيل" و"انوي")، البنوك وقطاع البناء وغيرها.

- الريع الذي يكتسي أشكالا مختلفة (تراخيص الصيد والمقالع والنقل، تفويت أراضي فلاحية أو في المجال الحضري بأثمان بخسة...).

ومن الواضح أن استمرار ونمو المصالح الاقتصادية للمافيا المخزنية يتم على حساب الأغلبية الساحقة للشعب المغربي، بما في ذلك البرجوازية الكبيرة الغير مندمجة في هذه المافيا. ومن البديهي أيضا أن الكلام عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجالية مجرد كلام فارغ في ظل هيمنتها. وبسبب مراكمة هذه المافيا للثروة بفضل مواقعها في السلطة وبشكل لا شرعي ولا مشروع، فإنها ستدافع حتى آخر رمق على نفوذها وامتيازاتها الضخمة وبالتالي فإنها تشكل ألد وأشرس عدو لشعبنا يجب أن توجه كل الطاقات للشعب المغربي وقواه الحية من أجل عزلها واسقاطها.

كيف نواجه المافيا المخزنية؟

المافيا المخزنية لا يمكن أن تترعرع إلا في ظل نظام استبدادي وفاسد لأنه الضامن لاستمرارها واستمرار اضطهادها وقمعها للشعب وافتراسها للخيرات الوطنية واستغلالها المكثف للطبقة العاملة وعموم الكادحين. لذلك تواجه بقوة أية محاولة جدية لبناء نظام ديمقراطي حقيقي وتستعيض عنه بديمقراطية مزيفة وصورية

يتبع ص 10

الإمعان في قتل السياسة

المصطفى براهمة

1 لماذا يقاطع الشعب المغربي الانتخابات؟

إذا كانت الانتخابات هي أحسن وسيلة لاختيار ممثلي الشعب على المستويات المحلية والجهوية والوطنية في نظام ديمقراطي، فلماذا تقاطع الجماهير الشعبية الانتخابات؟

لأنها لا تكتسب رهانا لدى الشعب المغربي من أجل تحسين أوضاعه، فبفضل وعيها الحسي، أدركت الجماهير أن إجراء الانتخابات ليست في الحقيقة سوى عملية سياسية، يتوخى منها النظام المخزني إضفاء طابع المصداقية والمشروعية على هياكله ومؤسساته السياسية والدستورية، وهي على عكس ذلك، مجرد واجهة فقط لتجميل وتزيين وجهه الاستبدادي المغرق في الرجعية، كما أدرك الشعب المغربي عبر تاريخ هذا المسلسل الانتخابي، تطبيق برنامج للتفقير والتجهيل والقمع، حيث تضررت كثيرا قدرته الشرائية، جراء فرض سياسات ليبرالية متوحشة، من خلال تقليص دور صندوق المقاصة في دعم المواد الأساسية، في أفق الاجهاز عليه، وتحرير أسعار المحروقات والرفع من سن الإحالة عل التقاعد في القطاعين العام والخاص، مع رفع نسبة الاقتطاع من الأجور، فضلا عن خوصصة العديد من المؤسسات العمومية، وعلى رأسها خوصصة قطاعين حيويين، مثل التعليم والصحة.

2 ولماذا لا تعكس الانتخابات رهانا فيها ولا رهانا عليها؟

ببساطة، لأن السلطة بمنطوق الدستور الصريح، غير قابلة للتداول، فالمسموح به هو المشاركة في تدبير الحكم، عن طريق الحكومة، وتنحصر وظيفة الأحزاب السياسية في تأطير المواطنين، لكن القرارات الاستراتيجية ذات الطابع السيادي، تختص بها فقط المؤسسة الملكية، وتمررها عندئذ عبر المجالس الوزارية التي يرأسها الملك، فتكتسب مشروعية إنزالها الأغلبية الحكومية المتحكم فيها من طرف القصر.

تشمل هذه القرارات رزمة من التدابير والقرارات الإجرائية التي تخص الخطوط العامة للميزانية العامة للدولة، ومشاريع القوانين والمراسم الحكومية، ثم التحكم العملي للملك مباشرة، تعيينا وتوجيها في وزارات السيادة كالداخلية والخارجية والعدل.

أما الجهات فهي ما تزال جهات إدارية، وليست جهات اقتصادية وسياسية قائمة الذات، تتمتع بأكبر قدر من التسيير الذاتي في إطار دولة فدرالية، كما كانت عليه الحال عندما تعاقبت تاريخيا على حكم المغرب فدراليات قبلية: مصمودة، صنهاجة وزناتة...وتمكين المناطق ذات الخصوصيات االسوسيو- -ثقافية، من صلاحيات تسمح بإبراز هويتها الأمازيغية وصيانتها وتفتحها وازدهارها. فالجهة رغم انتخاب مجلسها بشكل مباشر وتمكين رئيسها من صفة الآمر بالصرف، فإنها مع ذلك لم ترق إلى جهة اقتصادية، بل ما تزال تعتمد بشكل شبه كامل على الميزانية العامة للدولة، التي تخصص لها اعتمادات معينة، فضلا على أن الجهة تظل خاضعة للرقابة القبلية والبعدية لوزارة الداخلية، بينما الجماعات فاختصاصاتها ضعيفة، تقتصر عل تدبير النظافة والتطهير والطرقات والنقل العمومي، وغالبا ما يتم تفويت هذا التدبير لشركات التدبير المفوض، وكل ما تبقى لها هو تدبير المناطق الخضراء والمشاركة في لجان تختص بالرخص، وعلى الخصوص رخص التعمير والبناء.

أما مجالس العمالات والأقاليم التي أصبح رؤسائها آمرين بالصرف أيضا بدل العمال، فاختصاصاتها تنافس اختصاصات الجماعات التي وجب إلغاؤها بكل بساطة.

3 كيف إذن يتم التحكم في الانتخابات؟

لم يعد التحكم في نتائج الانتخابات بشكل فج من خلال السطو على صناديق الاقتراع، بل أضحى متحكما فيها بشكل غير مباشر باستعمال القوانين الانتخابية، من خلال نمط الاقتراع اللائحي أو الفردي، مع نزوع كبير لنمط الاقتراع الفردي الذي يمنح قيمة أكبر للشخص على حساب انتمائه

الحزبي، وهو ما يخدم في الأصل الأعيان، وباعتماد أيضا آلية جديدة تتمثل في القاسم الانتخابي الذي يرتكز عل مبدأ أكبر بقية وليس أكبر معدل الذي يعتبر أكثر عدلا، تكمن خطورة هذه الآلية الجديدة في كونها تعتمد على قائمة المسجلين في اللوائح الانتخابية التي تنعدم في أي نموذج انتخابي بأي بلد، لأنه يصعب الحصول على أكثر من مقعد، ورمى المشرع من وراء ذلك بلقنة المشهد السياسي، من أجل التحكم في الخريطة السياسية لاحقا، والأسلم هو اعتماد كل الأصوات بما فيها البيضاء، بدل الاقتصار على الأصوات الصحيحة، واعتماد الاقتراع اللائحي النسبي، والتصويت بالبطاقة الوطنية.

إضافة لذلك يجري التحكم أيضا في الانتخابات من خلال التقطيع الانتخابي الذي تشرف عليه وزارة الداخلية التي لها باع طويل في التزوير، ويتم التقسيم على مقاس المرشح المرغوب في فوزه، ومن خلال التغاضي عن استعمال المال الحرام لاستمالة الناخبين، والتغاضي كذلك عن توظيف الدين في الحملات الانتخابية، واللجوء في الساعة الصفر من نهاية الاقتراع، بنقل جموع غفيرة من الناخبين إلى مكاتب التصويت، علما بأن هذه الأساليب يتم التغاضي عنها أو التصدي لها حسب نوعية المرشح ورغبة في تسجيل الشخص المناسب في مداولات الغرفة الخلفية من مطبخ وزارة الداخلية، بل إن أعوان الداخلية يوجهون الناخبين لصالح هذا المرشح أو ذاك، تحت مراقبة وتوجيه وزارة الداخلية، أو في إطار عملهم "الخاص".

وفي كل الأحوال، فإن الانتخابات التي تجري في المغرب بكافة مراحلها تخضع لإشراف وزارة الداخلية، هذه الأخيرة لا تخضع للحكومة وإنما للدولة العميقة، حيث ظلت الدولة في جميع الاستحقاقات الانتخابية ترفض مبدأ قيام لجنة وطنية مستقلة عن الدولة وعن الأحزاب ومحايدة، وتحدد صلاحياتها بشكل مؤسساتي

4 ما هي نتيجة هذا المسار الانتخابي المخزني؟

منذ الاستقلال المنقوص، وإقامة نظام التبعية للإمبريالية ونظام الاستبداد والحكم الفردي المطلق الذي كرسته الدساتير المتعاقبة، كان الصراع ما يزال قائما بين المخزن والحركة الوطنية، وحول طبيعة الاستقلال، ورغبة في تحرر وطني حقيقي كنتيجة لكفاح الشعب المغربي من أجل الاستقلال، وهو ما حاولت حكومة عبد الله إبراهيم تكريسه التي لم تعمر غير سنة ونصف، وبإعفائها وترؤس الملك مباشرة للحكومة، تكون الكتلة الطبقية السائدة المشكلة من االكمبرادور والملاكين العقاريين الكبار قد حسمت السلطة لصالحها. ورغم ذلك فقد كانت الحركة الوطنية تتمتع برصيد نضالي، مكنها من الحضور القوي في انتخابات 1963 في مواجهة جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية التي أسسها النظام بقيادة مستشار الملك أحمد رضى كديرة لتمثيل المخزن في الانتخابات، واستعمال البرلمان كمنصة للصراع، مما دفع بالنظام إلى حل البرلمان، وإعلان حالة الاستثناء سنة 1965، وفي نفس السنة، يختطف ويغتال الشهيد المهدي بن بركة. ومع احتداد أزمة الحكم وتفجرها من خلال الانقلابين العسكريين سنتي 71 و72، حينها أدرك النظام استحالة إدارة البلاد بالحديد والنار، وعلى إثر بروز مسألة الصحراء سنة 1975، ورغبة النظام في إجماع وطني لتمتين الجبهة الداخلية، دشن مسلسلا سماه ديمقراطيا، بعد أن شن حملة قمعية استئصالية للحركة الماركسية-اللينينية وحركة 3 مارس الثورية الاتحادية.

وقد تمكن النظام من التحكم في الانتخابات، فضلا عن التزوير في ثلاث عمليات سياسية:

أ-إنشاء حزب إداري وتمويله وتمكينه من تصدر الانتخابات في كل استحقاق انتخابي، لتصل اليوم إلى خمس تشكيلات حزبية صنعها بمحض إرادته؛

ب - بلقنة المشهد السياسي لإضعاف أحزاب المعارضة المنبثقة من رحم الحركة الوطنية، ليصل عدد الأحزاب رسميا اليوم إلى أكثر من ثلاثين حزبا، تمكنه من رسم الخريطة السياسية وتحديد الأغلبية والمعارضة البرلمانية؛

ج - تدجين الأحزاب الآتية من رحم الحركة الوطنية لدرجة أصبحت ممارستها تتماهى مع نشاط الأحزاب الإدارية، وفي ذات الوقت تدجين جزء من الأحزاب المتولدة من رحم الحركة الإسلامية وتحديد شروط مشاركتها في اللعبة السياسية، بما في ذلك تقليص عدد مرشحيها وطمس مرجعيتها الدينية حتى أصبحت هي الأخرى تتماهى مع الأحزاب الإدارية.

يتبع ص 13

التسيير الجماعي للمدن :حدود المشاركة الشعبية وتغول الوصاية المخزنية

في سياق الحملة الجارية حاليا استعدادا للانتخابات

المخزنية ليوم 8 شتنبر، تخصص جريدة النهج ملف هذا العدد للمؤسسات المنتخبة على الصعيد الجهوي والمحلي ،وذلك بتناول التطور التاريخي للتنظيم الجماعي بالمغرب منذ بداية الاستقلال الشكلي ،وتحليل الاطر القانونية التنظيمية المؤطرة لعمل واختصاصات هذه المجالس والعمل الميداني،وذلك حتى نبرز الاستقلالية الشكلية لهذه المجالس التي لا تعدو ،كما هو واضح في القوانين المنظمة لها،ان تكون مؤسسات شكلية، تنفذ قرارات السلطات المعينة من قبل المخزن، وذلك لتزيين الواجهة الديمقراطية المخزنية وتأثيث مشهد من مشاهد مسرحية يلتف بها المخزن على المطلب الرئيس للشعب المغربي في قوانين ديمقراطية حقيقية وعلى راسها الدستور الديمقراطي الشعبي الذي تتمخض عنه مؤسسات نيابية تمثل الطبقات الشعبية الغالبة في المجتمع المغربي وليست مؤسسات تحتكرها الكتلة الطبقية السائدة الملتفة حول المخزن والخادمة للاستبداد والفساد .إن الوضعية اللاديمقراطية لهذه المؤسسات المحلية والجهوية ،و التي سيعيها القارئ من خلال محاور ملف هذا العدد، تؤكد مصداقية دعوة النهج الديمقراطي للمقاطعة الشعبية للانتخابات ،لان هذه الانتخابات لا تحقق الإرادة الشعبية وتوسع مجال الر يع لتوسيع قاعدة المخزن التي يستغلها في ضرب الحركات الاحتجاجية الاجتماعية والحقوقية والسياسية والتغطية على الاستبداد.

تطور التنظيم الجماعي بالمغرب بين اللامركزية المزعومة والوصاية المفرطة

محمد شويا

يعتبر التنظيم الاداري والترابي للمجالات الوطنية من الاليات والادوات القانونية والمؤسساتية لتجسيد السلطة والسيادة على المجالات الوطنية وايضا المجال الحيوي والذي قد يضم المجالات الوطنية الضرورية لتجسيد الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والاستراتيجية وبالتالي فإن طبيعة التنظيمات الادارية والترابية تعكس بهذا القدر او ذاك نوعية العلاقات الاجتماعية القائمة ضمن انماط انتاج معينة.

سيخضع التنظيم الاداري و الترابي لمجموعة من التطورات القانونية و المؤسساتية لكنها ظلت وفية لنفس المحددات والمهمات التي يلخصها شعار الجنرال ليوطي الاب الروحي للتنظيم الاداري والترابي الامني " حكم الاهالي بواسطة الأهالي. "

فماهي ابرز سمات وتطورات التنظيم الاداري والترابي بالمغرب وماهي المهمات و الادوار التي اوكلت لهذا التنظيم في كل مرحلة وماهي علاقة هذا التنظيم في صيرورته بالنخب

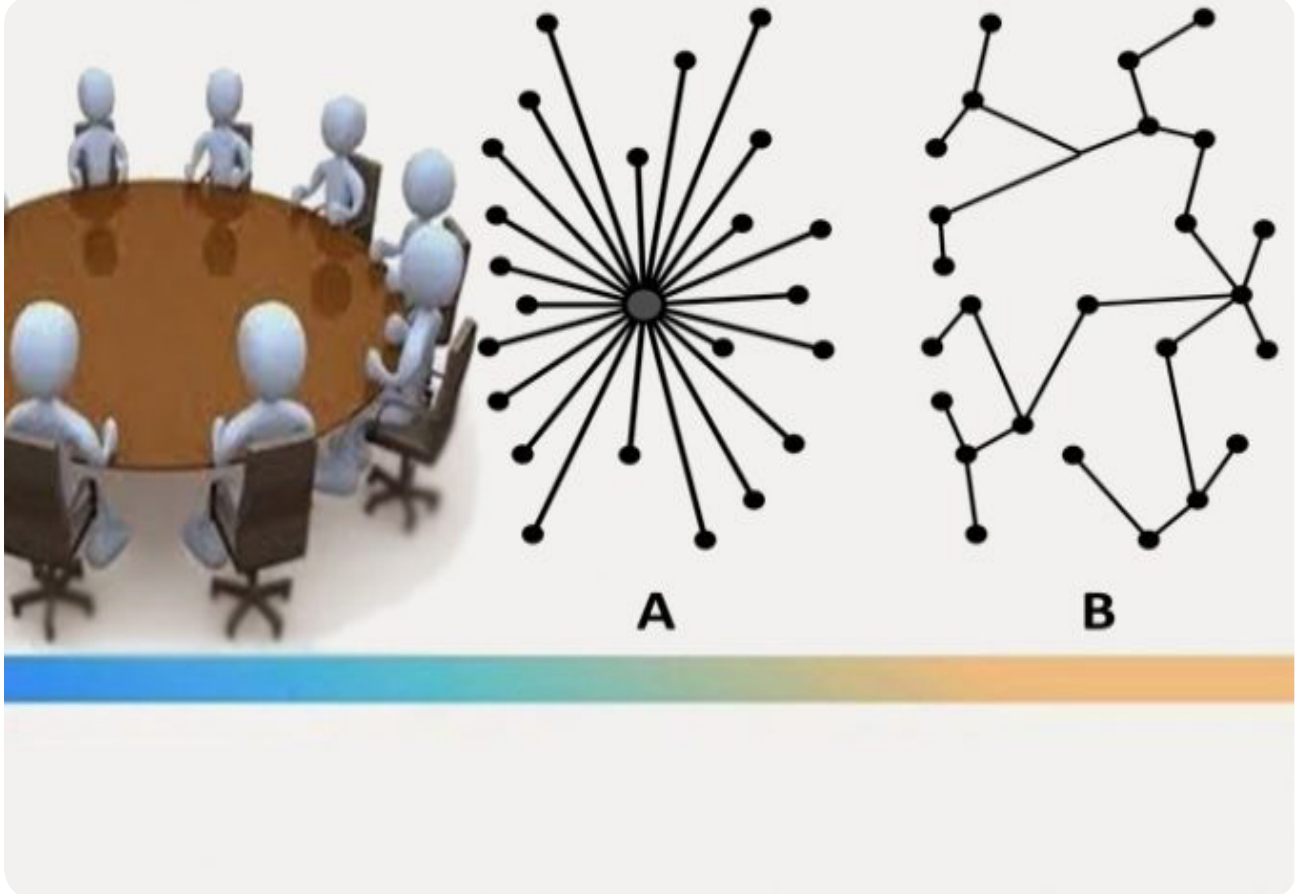

وفي اطار هذا الفهم سنحاول تتبع تطور التنظيم الاداري والترابي لبلدنا عبر صيرورات تاريخية تمتد من تشكل سلطة المخزن فيما قبل تغلغل العلاقات الرأسمالية في المغرب اواخر القرن 18 الى القرن 19 حيث كانت اشكال التدبير التقليدي للمجال الترابي الخاضع للسلطة المركزية المبني على الاكراه والجباية مقابل المجال الخاضع لسلطة الفدراليات القبلية والمحكوم بمقاومة الاستبداد الجبائي المخزني و تدبير شؤون الجماعات بالأعراف القبلية الجماعية الشبه ديمقراطية.. ..

ثم تشكل التنظيم الاداري والترابي مع بدايات فرض الاستعمار والعلاقات الرأسمالية في البداية من خلال توجيه ما يسمى بالإصلاحات السياسية والادارية المخزنية مع محمد الرابع والحسن الاول بين (1856-1891) والذي سيترسخ مع الكولونيالية المباشرة .. وبعد 1956 ومع ارساء النظام التبعي وحسم السلطة لصالح المخزن وحلفائه والقوى الاجتماعية وبمشاريع واشكال و برامج التنمية في المجالات الترابية ؟ ثم ماهي اختصاصات المجالس الجماعية والترابية مع الدستور الممنوح لسنة 2011 والقوانين التنظيمية والمؤسسات المتمخضة عنه ؟

• التنظيم الاداري والترابي في مغرب ما قبل تغلغل العلاقات الراسمالية.

في الواقع التاريخي لم يعرف المغرب قبل الحماية نظاما اداريا وترابيا لان هذا النظام ارتبط في منشئه بالحداثة السياسية و تبلور الدولة القومية الموحدة و التي شكلت مجالا ترابيا لنمو الرأسمال.

لذلك خضع المغرب لأشكال من التنظيم الترابي التقليدي توزعته سلطتان متناحرتان هما سلطة المخزن المستندة حسب الاستاذ العروي للتراتبية البيرقراطية للوزراء ولكتاب والامناء وكبار الجيش وتتركز مهام المخزن حسب جون واتربوري على جمع الضرائب النقدية والعينية وتأديب القبائل الرافضة .. وارتكزت سلطة المخزن على تحالف طبقة التجار المدينيين وعلماء الدين والاسر الشريفية والزوايا والاعيان والنظام القايدي قيد التشكل في البوادي .. وشكلت قبائل الكيش الاداة المتقدمة للسيطرة على المجالات الترابية الخاضعة للمخزن من قبائل الشراردة وشراكة والاوداية والمنابهة واولاد جامع مقابل حق الانتفاع وبعض الاعفاءات الضريبية .. وفي المقابل كانت هناك مجالات ترابية واسعة خاضعة لسلطة الفدراليات القبلية وهي ما يعرف بقبائل السيبة وفي الواقع كانت هذه التنظيمات ترتكز على التوازنات بين القبائل والاسر والعشائر عبر تنظيمات شبه ديمقراطية تخضع لمجالس القبائل يرأسهاالامغار وهو السلطة التنفيذية وهذه المجالس هي من تقرر في الحرب والسلم وتدبير الارض والمياه والغابة والقطعان..

اذن المجال الترابي المغربي كان منقسما في ادارته بين سلطة المخزن الشديدة المركزية والمرتكزة على القوة والطغيان عبر قبائل الكيش والمدن المحصنة وراء الاسوار وقد تمكن السلطان اسماعيل من توسيع نفوذ المخزن عبر تشييد 76 قصبة وقلعة لمراقبة بلاد السيبة والحد من اندفاعاتها مقابل تنظيمات قبلية متوازنة القوة وديمقراطية التنظيم في مواجهة الاستبداد المخزني.,,

• التنظيم الاداري والترابي خلال الفترة الإستعمارية

حسم مؤتمر الخزيرات 1906 مناطق النفوذ الاستعماري في بلادنا حيث حسمت اسبانيا منطقة الشمال وبعض الجيوب بالجنوب خصوصا على المناطق الاطلنتيةكما اخذت فرنسا مناطق الداخل والواجهة الاطلنتية بينما تحولت طنجة الى منطقة للنفوذ الدولي ..

وبعد توقيع الحماية في 30 مارس 1912 شرعت القوى الاستعمارية في ارساء اسس وجودها الاستعماري عبر اقرار نظام اداري وترابي يهدف الى انجاح سياسة التهدئة وبعده الشروع في عملية الاستغلال الاستعماري ..

لم ينطلق البناء الاداري و الترابي الاستعماري من فراغ ولم يتجاهل التدبير الإداري والترابي التقليدي والمتمثل في المركزية المفرطة والعدوانية في بلاد المخزن ولا المتمثل في التنظيمات الجماعية في بلاد السيبة والتي ستدافع عن اراضيها واستقلالها ازاء المخزن وازاء القوى الاستعمارية ..

الاستعمار الاوربي في بلادنا سيحافظ على البنيات الادارية والترابية المخزنية وسيعمل على تقويتها وعقلنتها لاستخدامها في التهدئة وفي الاستغلال الاستعماري لخيرات المغرب و هكذا سيتميز النظام الاداري والترابي الذي اوجده الجنرال ليوطي بالمغرب بالازدواجية حيث احتفظ بجهاز المخزن كجهاز تقليدي بروطوكولي مجرد من جميع السلطات يستخدمه عند الضرورة في الحملات ضد المقاومات وفي توقيع الظهائر والقوانين التي تشرعن العلاقات الاستعمارية بالبلاد وفي المقابل ادارة ترابية استعمارية قوية تصرف

يتبع ص 8

تتمة مقال تطور التنظيم الجماعي بالمغرب بين اللامركزية المزعومة والوصاية المفرطة

السياسات الاستعمارية عبر ثلاثة مكاتب و هي المكتب المدني الذي يدير ويوجه السياسات الاستعمارية ويصرفها داخل المدن وكان يسميها ليوطي بالسياسة الاسلامية ثم المكتب العسكري وهو يدير ويتحمل مسؤولية الشؤون القروية في اطار ما كان يسميه ليوطي بالسياسة البربرية ثم مكتب الشؤون القنصلية ومهامه السياسة الخارجية والعلاقات مع الدول الاخرى ..

وعموما من خلال تطور القوانين والتقسيمات المتعلقة بالتنظيم الاداري والترابي منها تقسيم 1913 ثم تعديل 1923 استنادا الى ظهير 22 نونبر 1916 و كان الهدف الرئيسي في هذه التقسيمات الاولى هو عمليات التهدئة يعني التقسيم الامني والذي لازال يسكن النظام الترابي والمجالي الى اليوم ثم اعادة التقسيم الترابي بعد رحيل الجنرال ليوطي سنة 1926 و 1935 ثم 1940 و تعديلات 1948 بما ينظم الادارة الترابية للشروع في الاستغلال الاقتصادي وعلى العموم فقد كانت الخريطة الترابية للمغرب في عهد الحماية تضم سبعة جهات ثلاثة مدنية وهي الرباط البيضاء وجدة وعلى رأسها مراقب مدني و اربعة جهات عسكرية وهي فاس ومكناس ومراكش واكادير. تحت مسؤولية مراقب عسكريوفي مراحل لاحقة سيتم ادماج المغاربة المتعاونين في البنيات الإدارية والترابية.. وقد عمل النظام الاداري والترابي الذي اسسه الاستعمار على ادماج البنيات المخزنية وتكريسها كسلطة ذات مركزية مفرطة متحلقة حول السلطان صاحب المقام الشريفي رغم طابعها البروطوكولي وهذا ما سينعكس على فكر الحركة الوطنية في مرحلة الاستقلال الشكلي وحتى اثناء مفاوضات اكس لي بان .. واستعمال هذه السلطة الشريفية لتفكيك التنظيمات الجماعية القبلية واستقطاب اعيانها وادماجهم كموظفين في نظام الحماية لعزلهم عن قبائلهم ودواويرهم.

• التنظيم الاداري و الترابي في مرحلة الاستقلال الشكليومهامه في خدمة التبعية والاستبداد

ان ارساء النظام التبعي واعادة انتاج العلاقات الاستعمارية في مرحلة ما بعد 1956 كان يقتضي الحفاظ على جوهر التنظيم الاداري والترابي وايضا على المهام السياسية والمصالح الاقتصادية والاجتماعية الموكولة له والمطلوب منه الحفاظ عليها وتكريسها ..

و هكذا ورث المغرب عن الاستعمار في شكله المباشر نظاما ترابيا و اداريا مزدوجا يجمع بين جهاز مخزني عتيق يضم نخب من حاشية القصر والاعيان التقليديين وعلماء الدين وبين ادارة عصرية استمر الفرنسيون في الاشتغال بها مع بعض النخب العصرية خصوصا من القوى الامنية والعسكرية كانوا اصلا يشتغلون في الادارة والجيش الاستعماريين كبعض الضباط في الجيش الفرنسي منهم مبارك البكاي وهو رئيس اول حكومة واحرضان وافقير والسلاوي ونخب اخرى امثال الدكتور الخطيب ورضا كديرة وغيرهم ....

وقد عمل هذا النظام الاداري والترابي على اعادة انتاج نفس العلاقات الاستعمارية من اختلالات مجالية كبيرة ستتعمق لاحقا (المغرب النافع و المغرب غير النافع) كما استمر التقسيم الامني للمجال .. وقد واكب هذا التنظيم الحفاظ على البنيات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية بربط المقدرات الوطنية بالمصالح العالمية من خلال اقامة المناطق الحرة والعمل بالتدبير المفوض في قطاعات حيوية ومرتبطة بحقوق المواطنين مباشرة في الماء والكهرباء والنظافة وغيرها.

ويرتكز النظام الاداري و الترابي في المغرب على مرجعيات دستورية وظهائر وقوانين تنظيمة وقوانين ومذكرات وزارة الداخلية اهمها دستور 2011 الذي افرد الباب التاسع لما يسمى بالجهوية المتقدمة . ..

ثم القانون التنظيمي 113/14 الذي ينص على مبدا أساسي هو التدبير الحر للجماعات الترابية كما تنص القوانين على اختصاصات الجماعات الترابية وهي ثلاثة اختصاصات ذاتية ثم اختصاصات مشتركة و اخرى منقولة..

ورغم ان الدستور والقوانين التنظيمية تنص على مبادئ متقدمة على مستوى النص فان ما يسمى باللامركزية والديمقراطية المحلية والديمقراطية التشاركية لا زالت مجرد شعارات جوفاء حيث المركزية المفرطة لازالت قائمة كما ان الوصاية او ما اصبح يسميه القانون التنظيمي بالمراقبة هي مجرد شعارات جوفاء للتغطية على قوة الدولة المركزية واحتكار القرار الترابي والتنموي والديمقراطي من طرف وزارة الداخلية وذلك عبر مجموعة من الاليات القانونية والمؤسساتية ومجموعة ايضا من الممارسات و منها:

الوصاية لازالت قائمة فسلطة الوالي والباشا و القائد هي فوق سلطة الرئيس المنتخب ... فلازال الرئيس لا يقرر وحده في جدول الاعمال الا بتزكية من سلطة الوصاية والتي يحق لها الغاء بعض عناصر جدول اعمال المجلس الجماعي وفرض نقاط جديدة.. كما ان القرار المالي هو بيد الوالي والعامل والباشا والقائد وان المراقبة البعدية تجعل ممثل الوصاية في حل من المسؤولية رغم انه هو الامر الفعلي بالصرف..

وتتحكم الوزارة الوصية على التنظيم الاداري والترابي عبر التحكم في النخب المحلية وشبكة العلاقات التي تجمعهم ايضا التحكم في المشهد الحزبي فضلا عن ان المجتمع المدني له صبغة استشارية فقط في الدستور وايضا الوصاية لها اليد الطولي على الجمعيات كما ان مبادرات المواطنين تعترضها عوائق كثيرة منها التفقير السياسي والقانوني والتهميش والفساد الذي يخترق النظام الترابي.

طلت علينا الاستحقاقات في نسختها التشريعية والجماعية في آن واحد، وكما جرت العادة، خرجت الأحزاب بعد سبات طويل، وانطلق سباق من نوع آخر، دبت الحياة بالمقرات الحزبية، وسال لعاب المرشحين للظفر بتزكيات من أجل خوض هذا الغمار، لا يهم تحت أي راية أو أي لون، لا يهتمون بالأيديولوجيا ولا بتاريخ الحزب الذي باسمه سيترشحون، المهم أن يقطفوا ثمار وكيل اللائحة.

منتخبون غيروا ألوانهم في آخر لحظة، وآخرون قدموا أسماءهم في أحزاب، ثم ترشحوا بأحزاب أخرى، وشباب دخل السباق تحت يافطة التغيير، والخطير في الأمر أنهم غير مؤطرين لا من الناحية السياسية ولا من الناحية الأيدلوجية، فقط منطق العلاقات والقبيلة حاضر بشكل قوي داخل خارطة الانتخابات.

أحزاب بدون هوية، وترشيحات أغلبها تفتقد لبرامج واقعية، صخب وضجيج، وفي كثير من الأحيان فوضى عارمة ترتكب باسم مصلحة الوطن، أوراق ترمى بالشارع العام، والضحية ذاك العامل البسيط الذي سينحني لجمع أزبال وقاذورات الأحزاب.

فبعد مرور كل هذه السنوات على معاهدة إكس ليبان، والتي على إثرها أصبح المغرب يدبر شأنه العام، ماذا تغير دستوريا؟

وماذا قدمت هذه الأحزاب للشعب المغربي، خصوصا وأننا نرى نفس الوجوه ونفس الكهلة برغم من محاولة إضفاء بعض التغييرات؟

وزراء تورطوا في عشوائية التدبير تمت تزكيتهم، ومعمرين سياسيين وجب إدخالهم لمتحف اللوفر بعد سنوات من التربع على نفس الكرسي.

ألم يمل هؤلاء؟ ألم يقتنعوا بضرورة الراحة والاكتفاء بسنوات قضوها على رأس وزارة أو بقبة البرلمان؟

كما نتسائل مع اليسار الديمقراطي -الذي اختار خوض هذا السباق بحسن نية- من باب الروح الرفاقية

ما هي استراتجياتهم للتغيير من داخل نفس البنية السياسية والاجتماعية؟

سنحاول توضيح واقع الانتخابات بشكل نزيه حتى لا نقول موضوعي لعدة اعتبارات علمية، باعتبار الموضوعية تمثل الوعي باستحالتها داخل حقل الكتابة الأدبية، والتاريخية، والسياسية.

بعد موجة (الربيع العربي)، اضطرت الدولة المغربية لوضع استفتاء على الدستور، وهذا يحسب لحركة 20 فبراير، على الأقل أنها ساهمت في بعض التعديلات، وفي تحسين جودة اللغة القانونية لنص وديباجة ما كانت أن ترى النور لولا حناجر المحتجين.

كما لم يكن للأحزاب دور في هذا (التعديل) الدستوري -، باستثناء أحزاب اليسار المعروفة، ونستثني منها الإتحاد الإشتراكي، والتقدم والإشترتكية،اللذان نفيا عن أنفسهما صفة اليسار حين اختارا خندقا آخر، مع العلم أن الأحزاب هي المستفيذ الوحيد من بعض هذه التعديلات ومع ذلك لم تطالب بدسترة بعض الفصول.

بالنسبة للانتخابات التشريعية

مبدئيا وجب القول بأن هندسة الخارطة الانتخابية تفيد باستحالة حصد حزب معين أغلبية مريحة تمكنه من تشكيل الحكومة دون الحاجة لعقد تحالفات من أحزاب يختلف مع تصوراتها.

نقطة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، تخص تداخل السلط الثلاث، التشريعية والقضائية، والتنفيذية، وعدم وجود فصول واضحة تمنح الصلاحيات المطلقة ومساحة لتنفيذ برنامج الحزب الفائز.

كما أن الانتخابات ما زالت تخضع لرقابة القبيلة، وهذا مؤشر كارثي، دون الحديث عن الفساد الانتخابي الذي يعرفه القاصي و الداني.

بالنسبة للانتخابات الجماعية

نفس النقط تنطبق عليها، فقط نضيف مسألة أخرى تتجسد في كون حزب قدم برنامج متكامل، وقام بحملة نظيفة، وقدم أطر ذات كفاءة عالية، وحصد أغلب الأصوات، وكان ينقصه 6 أصوات على تشكيل الأغلبية الجماعية لتشكيل مكتب جماعي.

ماذا سيحدث؟!

إن هو أراد التسيير، سيكون مضطرا لوضع يده في يد أحزاب تختلف معه جملة وتفصيلا في مرجعيته، بل وهي متورطة في الفساد السياسي طيلة سنوات خلت، بمعنى آخر إن هو قبل، سيكون فقط يخدع نفسه وناخبيه الذين وضعوا الثقة به.

وإن امتنع، واختار معارضة شكلية، تجعله يرفع أصابع اليد للاعتراض خلال كل دورة لمناقشة مزانية البلدية، أو المصادقة على أشياء آخرى، فلماذا دخل من الأصل؟

أهكذا سنقوم بالتغيير؟؟

لذلك نقول، النية وحدها لا تكفي، ولا النزاهة تكفي -وإن كانتا شرطا من شروط القطع مع ممارسات الماضي- لنتقدم نحو مكاتب التصويت لندلي بأصواتنا، بل نحتاج إرادة سياسية بمنطق دستوري، يحدد الصلاحيات ويضبط الاختصاصات، ويدقق التماهي والتداخلات لكل المعنيين.

نحتاج اليوم لتطبيق مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وفتح تحقيقات في وجه الأحزاب التي حصدت الفشل بعد أن سيرت الشأن العام طيلة سنوات، ومساءلة زعماء الأحزاب السياسية والبرلمانيين عن ثرواتهم، وجعل العمل السياسي عمل تطوعي، بمعنى لا أجر للبرلمانيين، سوى أجر خدمة الوطن، وخدمة الوطن تكون بدون مقابل.

نحتاج لتقطيع انتخابي غير متحكم به، نزيه، وحملات نظيفة بعيدا عن التطبيل، وعن الغوغائية، واستغلال فقر الشعب، والمتاجرة بأحلام الفئات البسيطة.

حين يحدث كل هذا سنلتزم الصمت، وسنقول أن هذه الانتخابات تستحق أن نشارك بها، وندلي بأصواتنا لمن نعتقد أنه قد يمثلنا.

الانتخابات المحلية،أية مصداقية للمجالس المنتخبة؟

ع.باعـزيـز

بتاريخ 8 شتنبر من سنة 2021 تنظم في المغرب الانتخابات التشريعية وانتخابات المجالس الترابية الجهوية، الاقليمية والمحلية. وبذلك تكون قد عمرت العملية ستة عقود ونيف. إنها تجربة حقيقية تستحق التقييم واستنتاج الدروس بما ينفع العملية الديمقراطية ويحفظ حقوق المواطنات والمواطنين في مختلف المجالات:الحقوق المدنية والسياسية،الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

ونظرا لأهمية "الجماعات الترابية" من حيث هي مؤسسة تعكس نوعية العلاقة بين الإدارة/الدولة والمرتفقين لقضاء حاجيات ملموسة وبسيطة في نفس الوقت، نركز على انتخابات هذه الجماعات المحلية ومصداقية المجالس "المنتخبة".

بالعودة الى مطلع الستينيات من القرن الماضي، وما كان يسمى بالميثاق الجماعي في 1976 وتعديلاته سنة 2002 إضافة الى القانون التنظيمي للجماعات الترابية أي قانون 14.113 الصادر سنة 2015، لم تستطع الجماعات الترابية أن تستكمل شخصيتها المستقلة وظيفيا، قانونيا كما لم تستطع توسيع صلاحيات تدبيرها للشأن المحلي بعيدا عن سلطات الوصاية، بما يجعلها فعلا تمثل المصالح الملحة للساكنة التي تكون بدورها مساهمة أصلا وعن قناعة في فرز تلك المجالس بشكل ديمقراطي.

وعندما نتحدث عن الديمقراطية أو ما يصطلح عليه بالديمقراطية التشاركية المفترى عليها، نجدها توظف رسميا وفي إطار دولة لاديمقراطية. فكيف نطالب مؤسسات نشأت تحت رعاية وزارة الداخلية أن تكون ديمقراطية ومستقلة في قراراتها؟ إنها دعاية مخزنية تحاول التعتيم على مخرجات سياسية في أبعادها المحلية. فالنظام بطبيعته اللاديمقراطية يراهن على تواجد جماعات محلية خاضعة لهواجس مركزية بأحكام قواعد أمنية خالصة وعن قرب.

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنمو أية تجربة ديمقراطية محلية أواقليمية أو جهوية في ظل سلطة مركزية تفتقد للديمقراطية. لكن النظام القائم يستمر في إنتاج نفس السيناريوهات التي تخرج بنفس النتائج ما دام يحافظ على نفس القوانين المنظمة للعملية الانتخابية بتعديلات متحكم فيها سلفا. وفي إطار نفس الدستور الممنوح لسنة 2011 الذي ينفرد فيه الملك بترأس مجلس الوزراء صاحب سلطة البث في القوانين والسياسات قبل عرضها على مجلس النواب كغرفة تسجيل ليس الا. وهو القائد الأعلى للجيش، رئيس المجلس العلمي الأعلى، المجلس الأعلى للأمن، المجلس الأعلى للسلطة القضائية وهو من يعين كبار المسؤولين العسكريين والأمنيين ووزراء السيادة. يعين أيضا السفراء والولاة والعمال، المدراء في المؤسسات العمومية الاستراتيجية ويشكل الملك مجالس منها المجلس الوطني لحقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للتعليم وغير ذلك من اللجان أهمها حاليا لجنة النموذج التنموي الجديد التي وضعت التوجهات الكبرى التي يجب التقيد بها والعمل بتعاليمها في كل المجالات في أفق سنة 2035.

وإذا كانت الانتخابات عموما هي كما قال أحد المفكرين: **"الانتخابات هي حقيقة لكنها تمشي على رأسها، وإذا أردت أن تصدقها فما عليك الا أن تمشي على رأسك"**. فمن أين تأتي الديمقراطية لتفتح الرهانات الشعبية على الجماعات الترابية؟ وهي التي يفترض فيها أن تكون أول اللبنات التي تساهم في استقطاب الكفاءات المحلية ذات الإرادة القوية للعمل في شروط أفضل. ليس من الفائدة في شيء أن ترهن المصالح العليا للفئات الشعبية المعنية بقضايا الشأن المحلي بمزاج سلطة مركزية غارقة في البيروقراطية والخضوع للولاءات والمصالح المتبادلة.

وبالرغم من انكشاف زيف الشعارات المخزنية ومحاولة الظهور بصورة جديدة عن الانتخابات وخاصة منها الجماعية، تبقى الحقيقة ساطعة وسرعان ما تكشف الخداع والمساحيق التي لم تعد تنطلي على عموم المواطنات والمواطنين. وستزداد هذه العملية سوءا وتعمق المسافة بينها وبين أية فرصة للوصول الى الديمقراطية باعتماد قوانين منظمة لا تفيد الا في تكريس نفس العلاقات القائمة بين الطبقة السياسية والمخزن من جهة ومن جهة ثانية بين

هذه الاخيرة وجماهير ساكنة الجماعات الترابية. ذلك أن القوانين التنظيمية التي صادق عليها البرلمان بتعديلاتها الخاصة مثل اعتماد نظام اقتراع مزدوج منه اللائحي والفردي حسب عدد الساكنة أو مثلا باحتساب القاسم الانتخابي عند توزيع المقاعد، يعتمد عملية القسمة لعدد المسجلين في اللوائح الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية والمتنافس حولها، ولا يعتمد عدد الأصوات المعبر عنها (عوض المسجلين). حسابيا، تتوسع دائرة الممثلين وتتوزع المقاعد على أكبر عدد من اللوائح وسياسيا ستكون الخريطة عبارة عن فسيفساء بأكبر عدد من الألوان الحزبية. هي تحجيم لأحزاب ذات قاعدة انتخابية كبيرة وقارة وتحفيز لأحزاب صغيرة لبلقنة

> **"الانتخابات هي حقيقة لكنها تمشي على رأسها، وإذا أردت أن تصدقها فما عليك الا أن تمشي على رأسك"**

المشهد الحزبي واستحالة حصول أي حزب على أغلبية مطلقة تمكنه من استكمال حتى الهامش المسموح به في اللعبة السياسية الرسمية. وتتعمق أزمة المشهد الانتخابي بالتدابير والقوانين المرتبطة بمحاربة كوفيد- 19 حيث تم منع التجمهر، عدم تنظيم التجمعات المغلقة لأكثر من 25 فردا، عدم تجاوز 10أشخاص في الجولات الميدانية، خمس سيارات في القوافل...لكن نفس القوانين لا تستطيع منع المتاجرة بأصوات الناخبين عبر التدليس والأساليب الملتوية كما أنها لا تحارب عمليات توزيع المال واستغلال الفقر والحاجة لفئات عريضة من الفقراء الذين سقطت حيلتهم أمام القهر وتداعيات الوباء. ولا تزال مظاهر استغلال النفوذ واستغلال المرفق العام وأسطول النقل التابع للادارات العمومية في الحملات العشوائية يقودها البلطجية وأناس غرباء عن العمل السياسي الجاد...

ومن الواضح أن اللعبة مغشوشة ولا تمكن أي حزب سياسي يتوفر على برنامج عمل من تنزيله وإخضاعه لحكم الواقع دون الزامه بالتقيد بالاطار العام المرسوم سلفا والمرهون الى المجهول في افق 2035.

هذا وقد مكنت الدولة مجموع الأحزاب المشاركة من الإعلام العمومي بمعايير غير ديمقراطية ولا تحترم تكافؤ الفرص بين الاحزاب المشاركة بل وتضرب الحق كليا من الاستفادة من هذا الإعلام العمومي بالنسبة للقوى التي تقاطع أوتدعو لمقاطعة العملية الانتخابية لأسباب مختلفة وهو ما حصل مع حزب النهج الديمقراطي باعتباره حزبا قانونيا ممنوعا من الظهور والتعبير عن موقفه من خلال هذا الاعلام الذي يمول من طرف دافعي الضرائب. عموما تبقى الانتخابات معزولة عن هموم المواطنات والمواطنين ما دامت لا رهان فيها لصالح الشعب ولا تتيح فرصة تغيير السياسات الطبقية التي تتكامل المؤسسات المنتخبة في تصريفها على كاهل الطبقات الشعبية عموما والطبقة العاملة وعموم الكادحين بشكل خاص.

ان انتخابات المجالس الجماعية المحلية المنظمة في نفس الوقت مع باقي المؤسسات، تفتقد للشرعية الشعبية وللشرعية الديمقراطية. انصرفت عنها الجماهير لأنها لا أثر لها في الحياة العامة ولا يمكنها تغيير الأوضاع المتأزمة، ما دامت ستبقي على نفس البنيات القائمة ومخلفاتها على الواجهة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية.

ان الجماعة كوحدة تنظيمية من الخريطة الترابية العامة، يفترض فيها أنها تتمتع بسلطات التدبير الحر وتحدد أشكال وآليات التعاون فيما بينها في إطار نسقي يحافظ على أهداف انماء الامكانيات المتوفرة وتنويعها مصادر ثرواتها. غير أنها أي هذه المؤسسات القريبة (جغرافيا وإداريا) من المواطن تجد نفسها مكبلة بالعديد من المعيقات القانونية، الادارية والمالية.

تبقى الجماعات الترابية رغم كل ما راكمت خلال عقود، تئن من سلطات الوزارة الوصية. كما أنها تحولت الى أوكار وبؤر لرعاية الفساد وإفساد النخب المحلية التي توارثت الكراسي. إنها محاولة لتأبيد ثقافة مخزنية لتوسيع دائرة رعايا المخزن والضغط بكل الوسائل على كل المبادرات الحقيقية للخروج ولو مرحليا بأوضاع تتوفر فيها الحدود الدنيا للعيش الكريم وتنمي ثقافة مقاومة السائد وإشاعة ثقافة التحرر وبناء جماعات ترابية أو بنيات بديلة تعكس فعلا طموحات السكان وتلبية مطالبها وحقوقها كاملة غير منقوصة. إنه المشروع التحرري في بعده الوطني وهو المؤجل الى حين، لكنه واعد وقابل للتحقيق إذا ما تكاثفت جهود كل الإرادات والقوى التي تضع على عاتقها مهام بناء نظام وطني ديمقراطي شعبي.

مقاطعة الإنتخابات، فلسفة عدمية أم قراءة واقعية للواقع؟

ر.س

طلت علينا الاستحقاقات في نسختها التشريعية والجماعية في آن واحد، وكما جرت العادة، خرجت الأحزاب بعد سبات طويل، وانطلق سباق من نوع آخر، دبت الحياة بالمقرات الحزبية، وسال لعاب المرشحين للظفر بتزكيات من أجل خوض هذا الغمار، لا يهم تحت أي راية أو أي لون، لا يهتمون بالأيديولوجيا ولا بتاريخ الحزب الذي باسمه سيترشحون، المهم أن يقطفوا ثمار وكيل اللائحة.

منتخبون غيروا ألوانهم في آخر لحظة، وآخرون قدموا أسماءهم في أحزاب، ثم ترشحوا بأحزاب أخرى، وشباب دخل السباق تحت يافطة التغيير، والخطير في الأمر أنهم غير مؤطرين لا من الناحية السياسية ولا من الناحية الأيدلوجية، فقط منطق العلاقات والقبيلة حاضر بشكل قوي داخل خارطة الانتخابات.

أحزاب بدون هوية، وترشيحات أغلبها تفتقد لبرامج واقعية، صخب وضجيج، وفي كثير من الأحيان فوضى عارمة ترتكب باسم مصلحة الوطن، أوراق ترمى بالشارع العام، والضحية ذاك العامل البسيط الذي سينحني لجمع أزبال وقاذورات الأحزاب.

فبعد مرور كل هذه السنوات على معاهدة إكس ليبان، والتي على إثرها أصبح المغرب يدبر شأنه العام، ماذا تغير دستوريا؟

وماذا قدمت هذه الأحزاب للشعب المغربي، خصوصا وأننا نرى نفس الوجوه ونفس الكهلة برغم من محاولة إضفاء بعض التغييرات؟

وزراء تورطوا في عشوائية التدبير تمت تزكيتهم، ومعمرين سياسيين وجب إدخالهم لمتحف اللوفر بعد سنوات من التربع على نفس الكرسي.

ألم يمل هؤلاء؟ ألم يقتنعوا بضرورة الراحة والاكتفاء بسنوات قضوها على رأس وزارة أو بقبة البرلمان؟

كما نتسائل مع اليسار الديمقراطي -الذي اختار خوض هذا السباق بحسن نية- من باب الروح الرفاقية

ما هي استراتجياتهم للتغيير من داخل نفس البنية السياسية والاجتماعية؟

سنحاول توضيح واقع الانتخابات بشكل نزيه حتى لا نقول موضوعي لعدة اعتبارات علمية، باعتبار الموضوعية تمثل الوعي باستحالتها داخل حقل الكتابة الأدبية، والتاريخية، والسياسية.

بعد موجة (الربيع العربي)، اضطرت الدولة المغربية لوضع استفتاء على الدستور، وهذا يحسب لحركة 20 فبراير، على الأقل أنها ساهمت في بعض التعديلات، وفي تحسين جودة اللغة القانونية لنص وديباجة ما كانت أن ترى النور لولا حناجر المحتجين.

كما لم يكن للأحزاب دور في هذا (التعديل) الدستوري - باستثناء أحزاب اليسار المعروفة، ونستثني منها الإتحاد الإشتراكي، والتقدم والإشتركية،اللذان نفيا عن أنفسهما صفة اليسار حين اختارا خندقا آخر، مع العلم أن الأحزاب هي المستفيذ الوحيد من بعض هذه التعديلات ومع ذلك لم تطالب بدسترة بعض الفصول.

بالنسبة للانتخابات التشريعية

مبدئيا وجب القول بأن هندسة الخارطة الانتخابية تفيد باستحالة حصد حزب معين أغلبية مريحة تمكنه من تشكيل الحكومة دون الحاجة لعقد تحالفات من أحزاب يختلف مع تصوراتها.

نقطة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، تخص تداخل السلط الثلاث، التشريعية والقضائية، والتنفيذية، وعدم وجود فصول واضحة تمنح الصلاحيات المطلقة ومساحة لتنفيذ برنامج الحزب الفائز.

كما أن الانتخابات ما زالت تخضع لرقابة القبيلة، وهذا مؤشر كارثي، دون الحديث عن الفساد الانتخابي الذي يعرفه القاصي و الداني.

بالنسبة للانتخابات الجماعية

نفس النقط تنطبق عليها، فقط نضيف مسألة أخرى تتجسد في كون حزب قدم برنامج متكامل، وقام بحملة نظيفة، وقدم أطر ذات كفاءة عالية، وحصد أغلب الأصوات، وكان ينقصه 6 أصوات على تشكيل الأغلبية الجماعية لتشكيل مكتب جماعي.

ماذا سيحدث؟!

إن هو أراد التسيير، سيكون مضطرا لوضع يده في يد أحزاب تختلف معه جملة وتفصيلا في مرجعيته، بل وهي متورطة في الفساد السياسي طيلة سنوات خلت، بمعنى آخر إن هو قبل، سيكون فقط يخدع نفسه وناخبيه الذين وضعوا الثقة به.

وإن امتنع، واختار معارضة شكلية، تجعله يرفع أصابع اليد للاعتراض خلال كل دورة لمناقشة مزانية البلدية، أو المصادقة على أشياء آخرى، فلماذا دخل من الأصل؟

أهكذا سنقوم بالتغيير؟؟

لذلك نقول، النية وحدها لا تكفي، ولا النزاهة تكفي -وإن كانتا شرطا من شروط القطع مع ممارسات الماضي- لنتقدم نحو مكاتب التصويت لندلي بأصواتنا، بل نحتاج إرادة سياسية بمنطق دستوري، يحدد الصلاحيات ويضبط الاختصاصات، ويدقق التماهي والتداخلات لكل المعنيين.

نحتاج اليوم لتطبيق مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وفتح تحقيقات في وجه الأحزاب التي حصدت الفشل بعد أن سيرت الشأن العام طيلة سنوات، ومساءلة زعماء الأحزاب السياسية والبرلمانيين عن ثرواتهم، وجعل العمل السياسي عمل تطوعي، بمعنى لا أجر للبرلمانيين، سوى أجر خدمة الوطن، وخدمة الوطن تكون بدون مقابل.

نحتاج لتقطيع انتخابي غير متحكم به، نزيه، وحملات نظيفة بعيدا عن التطبيل، وعن الغوغائية، واستغلال فقر الشعب، والمتاجرة بأحلام الفئات البسيطة.

حين يحدث كل هذا سنلتزم الصمت، وسنقول أن هذه الانتخابات تستحق أن نشارك بها، وندلي بأصواتنا لمن نعتقد أنه قد يمثلنا.

تتمة مقال المافيا المخزنية: ألد وأشرس عدو للشعب المغربي

تشرعن للاستبداد والحكم الفردي المطلق.

فالديمقراطية الحقيقية تعني من بين ما تعني:

--السلطة والسيادة للشعب بينما تسعى المافيا المخزنية للحفاظ على جوهر السلطة في يدها، وذلك بواسطة دستور لا ديمقراطي يشرعن لاحتكارها لكافة السلط العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية ولعبة سياسية لا رهان ولا طعم ولا جدوى لها ومؤسسات "ديمقراطية" شكلية لا تمثل الشعب المغربي بل تكرس الاستبداد والقهر.

--ربط المسئولية بالمحاسبة وهو ما ترفضه وتواجهه المافيا المخزنية: عدم الإفلات من العقاب في الجرائم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها وهو ما حاربته المافيا المخزنية بكل ما أوتيت من قوة. وكمثال مناهضتها الشرسة للمحاسبة على جرائمها السياسية وفرضها، عمليا، اقتصار مقاربة جبر الضرر بالنسبة لضحايا الانتهاكات الجسيمة على الجانب المادي في إطار "هيئة الإنصاف والمصالحة". وفيما يخص الجرائم الاقتصادية، اختزال المسئولية عن الاختلاسات الهائلة التي أوصلت العديد من المؤسسات العمومية إلى حافة الإفلاس في بعض المدراء المرتشين والسكوت عن كون الوضع الكارثي لهذه المؤسسات ناتج عن كون المافيا المخزنية تعتبرها صناديق سوداء تتصرف فيها كما تشاء. وذهب بن كيران في نفس الاتجاه حين قال "عفا الله عما سلف" في حق مهربي الأموال للخارج وحين اقتصرت مواجهته لاقتصاد الريع على نشر أسماء بعض الحاصلين على كريمات النقل بينما ظل المستفيدون الكبار من الريع(رخص الصيد في أعالي البحار مثلا) ينعمون بمأذونياتهم.

--احترام حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية بينما المافيا المخزنية تمتهن كرامة الإنسان وتدوس على حقوقه، بما في ذلك حقه المقدس في الحياة، وتقمع و تضيق على أبسط الحريات، إما بواسطة القوانين الرجعية أو القوة العمومية، كحرية التعبير(استعمال كل الوسائل لتدجين الصحافة الورقية والإلكترونية، احتكار الإعلام السمعي-البصري العمومي الممول بأموال الشعب أو الخاص بواسطة التحكم في الإشهار) والتنظيم والتظاهر. والأمثلة لا تعد ولا تحصى في هذا المجال. أما انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فحدث ولا حرج.

إن المافيا المخزنية أسست وكرست استبدادها وتغولها بواسطة احتكارها للسلطة التأسيسية مما مكنها من وضع دساتير لا تمت للديمقراطية بصلة. وتجربة الدساتير الممنوحة منذ 1962 خير برهان على ما نطرح. كما أنها مارست استبدادها واضطهادها للشعب بواسطة هيمنتها على الأجهزة الأمنية والعسكرية والقضائية والسياسية والاقتصادية والحزبية والدينية والإعلامية المخزنية.

إن أمضى سلاح في مواجهة المافيا المخزنية هو النضال من أجل الديمقراطية الحقيقية. الشيء الذي يتطلب:

--نزع السلطة التأسيسية من المافيا المخزنية: السلطة التأسيسية في يد الشعب.

--تفكيك الأجهزة المخزنية الحالية: ولعل أول خطوه في هذا الاتجاه هي إخضاع المسئولين المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان للمحاسبة. ولذلك يكتسي شعار عدم الإفلات من العقاب في الجرائم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها أهمية وراهنية كبيرتين.

--الدفاع المستميت على حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، وخاصة حرية التنظيم والتعبير والتظاهر والاحتجاج. لقد انتزع شعبنا بنضاله حقه في الاحتجاج في الشارع وتوفر له أدوات التواصل الاجتماعي إمكانيات هامة للتعبير عن همومه ومطالبه ومطامحه وللتواصل. ويجب الدفاع على هذه الحقوق والحريات والسعي إلى توسيعها في مواجهة محاولات النظام التراجع أو الالتفاف عليها .

لقد أظهرت التجربة استحالة هزم هذه المافيا بواسطة العمل في المؤسسات التمثيلية وبينت، في المقابل، إمكانية تحقيق بعض الانتصارات بالنضال من خارجها. لذلك من واجب كل الديمقراطيين وكل الغيورين على مصلحة الشعب الانخراط، بقوة وحماس، في الانتفاضة الشعبية ضد الحكرة والمخزن ومن أجل الحرية والكرامة والديمقراطية التي فجرها استشهاد محسن فكري وبلورة الخطط الكفيلة بالحفاظ على جذوتها وتوسعها وتطورها.

انقلاب سعيد في تونس: السياق والمآلات

علي الجلولي

كما هو معلوم تولى قيس سعيد يوم الأحد 25 جويلية 2021 إعلان جملة من "الإجراءات الاستثنائية" تم من خلالها حسم فاصل من الصراع الذي امتد لأكثر من عام مع حركة النهضة وحزامها البرلماني والحكومي. صراع عاشت على وقعه تونس بين شقّي منظومة انتخابات خريف 2019 التي قابلت بين سعيّد من جهة والأغلبية البرلمانية وحكومتها من جهة مقابلة. صراع كانت كل فصوله تتركز أساسا حول الصلاحيات التي يوزعها الدستور بين رأسي السلطة التنفيذية، وقد امتد هذا الصراع منذ التكليف بتشكيل الحكومة الأولى وما تبعه من نزاع انتهى باستقالة/إقالة حكومة الفخفاخ، ثم انتهى بإقالة المشيشي يوم 25جويلية، في أثناء ذلك استمر تصاعد التدهور الرهيب لكل مجالات حياة الشعب وعرفت التبعية والفساد درجات غير مسبوقة، وفيما خرجت الجماهير أكثر من مرة للاحتجاج لتقابلها آلة عنف الدولة وقمعها، فقد ضاعف الوضع الوبائي المستمر منذ عام ونصف والاجراءات الطبقية المصاحبة له آلامها وبؤسها.

*الانقلاب لحسم الصراع:

لقد انعكس الصراع بين شقي المنظومة على مجمل عمل الدولة، وأصبح التنابز والتجريح بينهما علنيا وعلى الأثير، فقد رفض سعيد قبول الوزراء الجدد لأداء القسم منذ جانفي 2021 ورفض أي تواصل مع شريكيه في الحكم، أي رئيسي الحكومة والبرلمان منذ أفريل، فيما اتجهت حركة النهضة لتهديد سعيد بالإقالة وهددت أكثر من مرة بالشروع صحبة حلفائها في جمع تواقيع النواب للغرض، فيما أقال المشيشي المقربين من سعيد في حكومته. لقد دخلت البلاد طورا غير مسبوق في الأزمة السياسية وأصبح الصراع على استقطاب أجهزة الدولة يتم على مرأى ومسمع العالم، فسعيد يعتبر نفسه رئيسا لمجمل القوات المسلحة العسكرية والأمنية، فيما يعتبر المشيشي أن السلطة على الأمن هي حصرا لرئيس الحكومة. في المقابل من ذلك شهد الوضع الاقتصادي والمالي تدهورا غير مسبوق أيضا، وأصبح شبح الإفلاس اسطوانة يرددها التونسيون نهاية كل شهر بالتساؤل حول إمكان حصولهم على رواتبهم. وفيما واصل صندوق النقد الدولي ابتزاز حكام تونس بمحاججتهم بعدم الالتزام بكل التعهدات السابقة والخاصة بإنجاز "الإصلاحات الكبرى" الخاصة بالتفويت فيما تبقى من مؤسسات عمومية ومراجعة كتلة الأجور وتخفيض عدد المشتغلين بالقطاع العام ...أما الوضع الوبائي فوصل أرقاما مريعة حولت تونس إلى مقدمة البلدان العربية والإفريقية الموبوءة، والى كوكبة البلدان الأكثر وفيات مقارنة بعدد السكان عالميا. وقد كانت انعكاسات كل ذلك على الوضع الاجتماعي سيئة للغاية، فنسبة البطالة وصلت إلى 20°/ ومعدل الفقر تجاوز 22°/ (ويرجح بلوغه 27°/ نهاية هذا العام)، وطالت البطالة قطاعات برمتها مثل شغالي القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة والمتشابكة معه (أكثر من مليون بطال).

وقد خرج مفقري تونس من سكان الأحياء الشعبية في احتجاجات عارمة في جانفي/فيفري، وهي احتجاجات قابلتها السلطة بالقمع الرهيب، إذ طالت الإيقافات آلاف المحتجين وأغلبهم من الشباب، وقد شاهد العالم مظاهر السحل على شاشات التلفزيون، وفي الوقت ذاته ورغم وطأة الوضع الوبائي فقد انتظمت عديد الاحتجاجات والنضالات السياسية والنقابية والطلابية والشبابية والتي اتجهت إلى مؤسسات الحكم وأساسا البرلمان ورئاسة الحكومة والبنك المركزي، ولعبت القوى الثورية دورا نشيطا في هذه التحركات، وقد استشعرت منظومة الحكم الخطر فخرج أنصارها في تحركات "دفاع عن الشرعية" وشملت أساسا أنصار حركة النهضة وحلفائها. فيما تحركت أحزاب المنظومة المخلوعة بدورها لتسجيل حضورها مستغلة حالة السخط التي أصبحت تمس فئات متنامية من الشعب.

*الانقلاب اختطف نضالات الشعب:

لقد كانت الأوضاع عشية 25 جويلية الذي يصادف ذكرى إعلان الجمهورية على صفيح ساخن، فالصراع في الأعلى بلغ أشده، والسخط في الأسفل كان يسري وينتشر، وكان من الطبيعي أن تتعدد وتتباين المقاربات كانعكاس لتناقض المصالح والأهداف ، ولما كانت القوى الثورية عموما غير موحدة الرؤية، بل أن بعضها كان تحت وطأة الإحباط وسوء الفهم بعد أن تداخلت الأوراق، فكانت الفرصة مناسبة لقيس سعيد كي يسدد ضربة لخصومه، ضربة كان ينتظر لحظتها الصفر وقد أعد لها كل شروط التعفين الداخلي للأوضاع والإسناد الإقليمي خاصة بارتمائه الواضح والمفضوح في المحور المصري/الإماراتي/السعودي، هذا المحور الذي استرد بعض نفوذه مع مجيء سعيد، فقبل ذلك كان المحور القطري/التركي فاعلا أكثر بحكم نفوذ حركة النهضة. في خضم هذا التداخل نشطت المكينة التقليدية للشعبوية، وهي مكينة الفضاء الالكتروني واستطاعت في ظرف أيام قليلة أن تشحذ وتجيش الساخطين بالدعوة للنزول للشارع يوم 25 جويلية، دعوات اختلطت فيها عفوية بعض الأوساط المناضلة مع أجندة " أنصار الرئيس" وأجندة أوساط محلية وإقليمية ودولية تريد حسم صراع شقوق الحكم لصالحها ولأهدافها وخاصة لصالح ضرب مكسب الحريات الذي شكل طيلة عقد فضاء محفزا للشعب كي يحتج ويناضل ويعارض ويسقط الحكومات...، ورغم كون عدد المشاركين في الاحتجاجات لم يتجاوز بضعة آلاف (10 الاف حسب عديد المصادر الموثوقة)، فان سعيد قرر مساء ذلك اليوم حسم الوضع لصالحه، فأعلن على الأثير محاطا بقادة عسكريين وأمنيين إقالة رئيس الحكومة وتعليق أعمال البرلمان وتعليق حصانة أعضائه وإسناد رئاسة السلط الثلاثة إلى خاصة نفسه.

*الانقلاب يقسم الشعب التونسي وقواه التقدمية:

لقد أحدثت خطوة سعيد ارتباكا كبيرا في الساحة السياسية والمدنية، ففيما سارعت أغلب الأحزاب بإعلان مساندتها لهذه الخطوة، غيرت المنظمات والجمعيات الاتجاه نحو نوع من التريث في البداية ثم أبدت المخاوف وانتهت إلى رفض الانتهاكات والتهديدات لمكسب الحقوق والحريات. وقد طال الارتباك حتى قوى اليسار التي أصدر أغلبها بيانات مساندة أو نوعا من المساندة (يسمونها في تونس مساندة نقدية). ورغم الغوغائية التي صاحبت إجراءات سعيّد التي صفق لها العديد لأنها استهدفت النهضة ورئيسها تحديدا، عبر حزب العمال عن موقف صريح اعتبر ما حدث انقلابا، وفتح لمسار خطير يستهدف مكاسب الشعب ويفتح الباب أمام فاشية شعبوية تحافظ على الخيارات اللاوطنية واللاشعبية السائدة، وتربط البلاد بالمحاور الرجعية والعميلة، وما الشعارات حول مقاومة الفساد إلا شماعات واهية. وقد انقضت مدة الشهر التي حددها سعيد لنفسه في تأويل تعسفي للفصل 80 من الدستور، ليمدد لنفسه الوضع الاستثنائي دون سقف زمني (حتى إشعار آخر كما جاء في بلاغ التمديد)، أما الإجراءات التي قام بها فلم تتعد رش الرماد على العيون، ولم يقم بأي إجراء يهم الشعب ومعاشه واهتماماته، بل إجراءات محدودة وانتقائية ومطبوعة بالتشفي، مقابل طمأنة رأس المال المحلي والخارجي على مصالحه من خلال مقابلات مع اتحاد الأعراف وأصحاب البنوك وخواص قطاع الصيدلة والمخابر، و"الإيفاء" بكل التزامات الدفع لصندوق النقد الدولي (نهاية جويلية وبداية أوت رغم الوضع المالي الكارثي)، وبروز نزعة الاعتماد المكثف على الأجهزة الأمنية وخاصة العسكرية وحشرها في الشؤون المدنية (مقاومة الكرونا، التلقيح..). وفي الوقت ذاته تواصل البلاد دون حكومة ودون خارطة طريق واضحة، بل أن الغموض هو سيد الموقف، وتحولت البلاد أكثر من أي وقت مضى إلى مرتع للتدخلات الخارجية، بل لقد عاد التونسيون إلى متابعة أخبار بلادهم عبر وسائل الإعلام الأجنبية. في الوقت ذاته لازال مستقبل العلاقة مع حركة النهضة والبرلمان رهين التدخلات والتسويات الإقليمية. أما سعيد ومريدوه فهم يخوضون حربا نفسية قاسية من أجل إلغاء الدستور وضرب الحقوق والحريات وعلى رأسها مكاسب المرأة، في أفق نظام رئاسوي يعيد الحكم الفردي من الباب الكبير.

القطاع النسائي للنهج الديمقراطي يدعو لمقاطعة انتخابات 8 شتنبر

بنت زهور

يظل الجدل قائما داخل الحركة الاشتراكية، بين منظورين متعارضين حول مسألة الانتخابات وإمكانية تحقيق إصلاحات من داخل او خارج المؤسسات التشريعية. وقد تطور الاتجاه الإصلاحي في المانيا مع نهاية القرن التاسع عشر، إذ لعب كل من المفكرين السياسيين "إدوار برنشتاين" و"

كارل كاوتسكي" رغم اختلاف تصوراتهما، دورا في إعطاء الوهج لمفهوم "الاشتراكية الديمقراطية" والتي تعتبر المشاركة في الانتخابات والسيطرة على البرلمان مدخلا أساسيا للاستيلاء على السلطة السياسية، وبين من يعلن طوباوية وانتهازية هذا الطرح مؤكدا على أن الصراع الطبقي بين البروليتارية والبرجوازية هو الأداة الأساسية للتغيير.

وإذا كان لهذا الجدال الفكري والسياسي مرتكزات تاريخية وسياسية قوية في البلدان الأوروبية حيث تهيمن الرأسمالية المالية على قوة الإنتاج وتقود الطبقة البرجوازية دواليب الحكم السياسي، فإن الأمر عسير بل مستحيل في بلد يحكمه نظام مخزني مستبد، تابع في قراراته للدوائر الامبريالية، يعيش على امتصاص دم الطبقة العاملة وعموم الكادحين، تعاني نساؤه تمييزا، قهرا وحكرة يعشن فقرا واستغلالا وعنفا مركبا.

أن لدى النساء أكثر من مليون سبب لمقاطعة اللعبة الانتخابية، فالدستور الذي يؤطر الانتخابات يرفض الاعتراف بكرامة النساء، ويقيد حقوقها بالثوابت الوطنية الثلاث: الدين الإسلامي والوحدة الترابية والملكية الدستورية، يرفض في بنوده المساواة بين الجنسين في الحقوق المدنية ويربط التمتع بباقي الحقوق ب"الإمكانيات المتاحة "، كما أن واقعهن المزري يكشف لهن بالملموس ضرورة وأهمية هذا الخيار خيار المقاطعة، فالتجارب التي انطلقت منذ 1962 بينت أن الاستحقاقات الانتخابية والمؤسسات المنبثقة عنها من الحكومة والبرلمان والمجالس جهوية والمحلية، شكلية وفاشلة ولا تخدم مصالح النساء ، فالبرلمان الذي يجسد السلطة التشريعية لا سلطات تشريعية له، هو فقط غرفة لتسجيل القوانين؛ والحكومة باعتبارها الجهاز التنفيذي هي حكومة تدبير الأعمال، تطبق برامج مستوحاة من اختيارات وسياسات حددت بشكل مسبق. وهي خاضعة لنفوذ مستشاري الملك، الذين يشكلون الحكومة الحقيقية مع بعض الوزارات كوزارة الداخلية والخارجية والاقتصاد والمالية، وبالتالي فكل المؤسسات المنبثقة عن الانتخابات لا يمكنها أن تكون في خدمة النساء بمختلف شرائحهن، ذلك أن الذين يصنعون القرار هم المتحكمون في السلطة، مافيا من الأغنياء المغاربة والرأسماليين الأجانب يقررون بشكل رئيسي قواعد اللعبة السياسية.

اما على مستوى الذاتي، فواقع النساء تجعلهن أكثر الفئات الشعبية تضررا من تداعيات هذه المسرحية، مما يؤهلهن ليكن الأكثر جرأة وقناعة بموقف المقاطعة فاليوم ثلث(1/3) الولادات تتم في المنازل، ولازالت حالات الولادة في الأزقة وأمام المستوصفات تنذر بالخطر، كما أن نسبة وفيات الأمهات مرتفعة إذ تزيد عن 72,6 حالة وفاة لكل 100 الف ولادة حية، بينما في تونس مثلا، لا تتعدى 52 حالة، والكثير من النساء الحوامل والمرضعات لا يخضعن للرعاية الصحية الجيدة .

اما في مجال التعليم فمعدل الأمية في صفوف النساء تصل الى 44,1% وتتراوح عند النساء القرويات مابين 67% و 72,2 % ونسبة الهدر المدرسي في الوسط القروي يتجاوز نسبة 23,4% في مستوى السنة السادسة (المصدر: تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي لسنة 2019 ص 52) ناهيك عن مهازل برامج الدعم الاجتماعي التي تعلنها الحكومة مع بداية كل موسم دراسي (تيسير، مليون محفظة، المطاعم المدرسية).

> اليوم، ونحن نتتبع الخطابات الوهمية للمشاركين والمشاركات في المسرحية من رجال ونساء بهدف الوصول الى السلطة وكسب القوة السياسية والتي تطبل لأهمية المشاركة النسائية وتطالب بتعزيزها، توهم المواطنات والمواطنين المغاربة ان التصويت على النساء وصعود بعضهن إلى البرلمان أو تعيينهم في الحكومة سيضمن للنساء التمتع ببعض الامتيازات والحقوق

ومع انتشار وباء كوفيد 19 وتعمق الهشاشة في صفوف النساء، إذ سن المخزن في تدبير الوضعية الشغلية للنساء سياسة عنوانها "الأرباح قبل الأرواح" هكذا انخفض معدل الشغل لدى النساء ليقل عن 17,5% مقابل 19,5% سنة 2019 وارتفع معدل البطالة في صفوفهن ليتجاوز 13,5 % وازدادت نسبة الفقر لتصل الى 19,87 % سنة 2020. مست الكل خصوصا شريحة الفراشة، الحرفيات، عاملات في الموقف خادمات البيوت أي القطاع غير المهيكل. واليوم في عز المهزلة الانتخابية تطل علينا الحكومة بزيادات في أسعار المواد الغذائية الأساسية منها السميدة، القمح، الزيت، الفول العدس اللوبية والروز وغيرها من المواد، أما الأحزاب فتعيش تيه الحملة الانتخابية من جهة، وبسكوتها عن الجريمة، تقدم للمخزن عربون الولاء مؤشرة له بذلك عن انصياعها لقراراته.

نحو فضح ديماغوجية الأحزاب المشاركة في الحملات الانتخابية والمرتبطة بأهمية وضرورة المشاركة السياسية للنساء كمؤشر لتحقيق التنمية.

اليوم، ونحن نتتبع الخطابات الوهمية للمشاركين والمشاركات في المسرحية من رجال ونساء بهدف الوصول الى السلطة وكسب القوة السياسية والتي تطبل لأهمية المشاركة النسائية وتطالب بتعزيزها، توهم المواطنات والمواطنين المغاربة ان التصويت على النساء، وصعود بعضهن الى البرلمان او تعيينهن في الحكومة سيضمن للنساء التمتع ببعض الامتيازات والحقوق. والحقيقة أن استخدام هذا الأسلوب من السفسطة واللعب على مشاعر النساء ما هو إلا وسيلة لرفع نسبة المشاركة، واستغلالهن في الحملة الانتخابية لحشد الدعم وكسب أصواتهن لصالح الاحزاب المشاركة. في كل التجارب البرلمانية والحكومات المتتالية يتم انتخاب وتعيين نساء للواجهة فقط، أليست هؤلاء النساء هن من صادقن بالإجماع على "قانون مهنة العاملات " رقم 45 .18 والذي يجعل طفلة 16 عام تصبح خادمة في البيوت وتحرم من حقها في اللعب والتمدرس، و صادقن على قانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء الذي لا ينص على أية عقوبة او يخفف منها او يعقد اثباتها قصد إبطالها في حالة ما إذا تعرضت النساء العاملات والكادحات لعنف الاقتصادي أو تحرش جنسي من طرف أرباب الضيعات الزراعية والصناعية، وحتى النموذج التنموي الجديد 2035 والذي شاركت الخبيرات في بلورته لا يستحضر قضايا الكادحات المشتغلات في القطاع غير المهيكل، ولا يقدم أية رافعة لتغيير وضعية المرأة القروية أو كيفية الحد من الفوارق بين النساء والرجال في سوق الشغل وفي الولوج الى فرص الشغل.

إن اللعب على العواطف، وتزوير الحقائق وتضليلها بالشعارات والوعود الكاذبة لم يعد لها وقع في هذا البلد، فالذي يصنع التغيير هو الشعب المغربي بنسائه وشبابه ورجاله والنساء بشكل عام والكادحات والعاملات منهن يقاطعن اللعبة الانتخابية بوعي واقتناع، ويدركن ان لا جدوى ولا رهان على الانتخابات لتحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم لا من حيث الدخل ولا من حيث الحقوق الأساسية المدنية منها والاقتصادية /الاجتماعية. ويعتبرن أن الديمقراطية التي يتشدقون بها إنما هي ديمقراطية وهمية وقناع فقط لتزويق الاستبداد والفساد.

صفحات التواصل الاجتماعي الشبابية وعلاقتها بانتخابات 8 شتنبر 2021

آدم روبي

كأي انتخابات في أي دولة، تشهد وسائل التواصل الاجتماعي نقاشات متعددة حول الانتخابات والأحزاب السياسية والحقل السياسي ككل بمرجعياته الفكرية المختلفة، كما هو الشأن في المغرب الذي لا يخرج عن هذا الإطار حيث تشهد في هذه الأيام المئات من صفحات التواصل الاجتماعي الشبيبية المغربية نقاشات واهتماما بالعملية الانتخابية التي ستتم يوم 8 شتنبر 2021.

إلا أنه بحكم ان الانتخابات التشريعية والجهوية والمحلية في المغرب تجري في ظروف مغايرة لما تجري فيها أغلب الانتخابات في البلدان الديمقراطية، سواء من حيث أنها تنظم وتؤطر وفق دستور غير ديمقراطي شكلا ومضمونا يكرس الحكم الفردي المطلق ويمنح السلطات الفعلية لمؤسسات غير منتخبة أو سواء من خلال تحكم وزارة الداخلية في كل أطوارها مما يتيح لها التحكم فيها خاصة من خلال التقطيع الانتخابي أو سواء أنها تتم في ظل امتلاء السجون المغربي بالعديد من المعتقلين السياسيين والمدونين والصحفيين، فإن نظرة الشباب المغربي لها تختلف تماما عما تعرفه الانتخابات في باقي البلدان الديمقراطية، وهذا ما يتضح من خلال قراءة في أبرز الصفحات الشبابية من خلال علاقتها بالانتخابات.

والجدير بالذكر أنه في المغرب الصفحات الكبرى الشبيبية بمواقع التواصل الاجتماعي فايسبوك والتي تشهد إقبالا كبيرا من قبل الشباب/ات هي صفحات مخصصة وتهتم عادة بالضحك والفكاهة والترفيه، وأن هذه الصفحات الشبيبية القليل منها فقط من اهتم بالعملية الانتخابية التي تجري الآن، وفيما يخص علاقة صفحات التواصل الاجتماعي الشبيبية خاصة موقع فايسبوك بالأحزاب السياسية وبالاستحقاقات الانتخابية المقبلة، فيمكن تصنيفها بشكل عام إلى أربعة أصناف :

الصنف الأول الذي يهم الصفحات الحزبية الرسمية وهي التي انتشرت بكثرة في الآونة الأخيرة والملاحظ في هذا الصدد أن صفحات الأحزاب الإدارية المخزنية الرسمية تحمل عدد متابعات خيالية جدا مقارنة بالحاضنة التي تتوفر عليها في الواقع وهذا راجع للاستعمال الجد المكثف للمال في وسائل التواصل حيث اليوم موقع فاسبوك يتيح للصفحات إمكانية حصولها على أعداد كبرى من المتابعين كلما دفع مديرو هذه الصفحات أموالا كبيرة لشركة فايسبوك، ولعل هذا ما يفسر أن بعض الصفحات الرسمية الحزبية تتوفر على مئات الآلاف من المتابعين في حين كل ما تنشره يتعرض لسخرية لاذعة وسب وشتم في التعليقات.

الصنف الثاني تمثل في لجوء بعد الاحزاب الإدارية المخزنية لشراء الصفحات الشبابية الكبرى في وسائل التواصل الاجتماعي وذلك بهدف الترويج لها بطريقة غير مباشرة وخاصة من خلال التشهير والسخرية من الأحزاب المحتمل منافستها والتضييق عليها بالدائرة الانتخابية، هكذا نرى بعض الصفحات الفايسبوكية تتهكم وتسخر باستمرار من أحزاب محددة بيعنها وتغض الطرف عن الباقي، وفي هذا الصدد أيضا نجد صفحات مقربة من السلطة تهاجم وتشهر ليل نهار بالمعارضين والنشطاء والحقوقيين.

في حين الصنف الثالث يتمثل في الصفحات الأخرى في موقع فايسبوك التي لم تلجأ إليها الأحزاب الإدارية أو رفض أصحابها توظيفها لصالح هذه الأحزاب، هذا الصنف من الصفحات فيما يخص الانتخابات تقوم بعملية تهكم عفوي على كل الأحزاب ومرشحيهم داعية في نفس الوقت إلى مقاطعة هذه الانتخابات التي لن يأت منها الجديد سوى صعود حفنة جديدة من المفسدين وهي في هذا الصدد تبدع في إنتاج مواد شبابية ساخرة، غير أنه رغم الانتشار الكبير لفكرة المقاطعة داخل أوساط كثيرة في المواقع الافتراضية في هذا الصنف فإنها لا تعبر بالضرورة عن مقاطعة سياسية واعية بقدر ما هي نتيجة طبيعية عن خيبة أمل من العمل السياسي ككل ومن الأحزاب السياسية.

أما الصنف الرابع من الصفحات الشبابية فيتمثل في تلك الصفحات التي تدعو عن وعي سياسي لمقاطعة الاستحقاقات المقبلة وهي إما صفحات سياسية مهتمة بالشأن العام من منظور نقدي أو صفحات تابعة لشبيبة حزب النهج الديمقراطي أو لشباب العدل والإحسان، وعموما تعمد هذه الصفحات في تبرير موقفها الداعي لمقاطعة الانتخابات على بعض نصوص الدستور الذي يمنح صلاحيات شبه مطلقة للمؤسسة الملكية على عكس البرلمان أو الحكومة وعلى الواقع الاجتماعي والاقتصادي الهش للشبيبة المغربية وأن المشاركة في هذا الانتخابات ستعمق هذا الواقع أو على الواقع الحقوقي السياسي الذي يشهد تغولا كبير للقمع حيث تحاول هذه الصفحات إقناع الشباب/ات أن الانتخابات ببعدها الديمقراطي الحقيقي مستحيلة في ظل ردة حقوقية كبيرة. ورغم أن هذه الصفحات لا تعتمد كثيرا على المال لتغطية موادها الداعية للمقاطعة فإنه الملاحظ فعلا أنها تعرف انتشارا قويا.

وعموما رغم الاختلاف بين الأصناف الأربع، فإن فكرة مقاطعة الانتخابات تظل هي الأكثر انتشارا على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالشباب، الشيء الذي يمكن اعتباره كمؤشر فعلي على ان الانتخابات المقبلة ستشهد عزوفا انتخابيا (ليس سياسي) كبيرا، الشيء الذي يطرح على القوى المعارضة المغربية الرافضة لهذه المهزلة كيفية تحويل المقاطعة العفوية التي تنشرها صفحات التواصل الاجتماعي إلى مقاطعة سياسية واعية وإلى قوة سياسية يمكن من خلالها زعزعة موازين القوى الحالية المختلة لصالح النظام المخزني والطبقات الملتفة حوله.

تتمة مقال الإمعان في قتل السياسة

5 ما هي تداعيات هذا المسار؟

أصبحت مشاركة الأحزاب السياسية في اللعبة الانتخابية لا طعم ولا رائحة لها، إذ تكاد تتماهى وتتشابه مع بعضها البعض من حيث البرامج الانتخابية ومن حيث طبيعة المرشحين، حيث يسعى الكل لاستمالة الأعيان بسبب إمكانياتهم المالية لشراء الذمم وأصبح الترحال السياسي شيئا عاديا، فمن لم يحظ بالتزكية من لدن حزبه، يرحل إل من يمنحها له. ولكن الأهم هو أن هذه الأحزاب لم تعد تلعب دور الوسيط، في رفع مطالب وتطلعات المواطنين إلى البرلمان وللحكومة، ولم يعد للبرلمان دورا في التصدي للصدمات الاجتماعية، وأصبحت الجماهير الشعبية تخرج للدفاع عن مطالبها ورفعها مباشرة إلى النظام، من خلال الوقفات الاحتجاجية والمسيرات المطلبية والحركات الاجتماعية، بل وتتطلع إلى تغيير نظام الفساد والاستبداد، من خلال حركات اجتماعية، كما حصل في حركة 20 فبراير المجيدة، ثم تتالت بعدها حركات مماثلة مثل حركات الريف وجرادة وزاكورة ووطاط الحاج، وبني تيجيت وتالست وبوعنان ، والمناطق الشرقية.

لكن الغريب في الأمرأن النظام قد أغلق الحقل السياسي وأمعن في تبخيس الأحزاب السياسية وشجع الأصوات التي تنادي بحكم التكنوقراط. وساهمت تلك الأحزاب في هذا الوضع من خلال حصر الحملات الانتخابية في مطالب بسيطة، وأحيانا مطالب محلية لاستمالة الناخبين، وخصوصا الشباب، في جو يتسم بالمقاطعة العارمة وغير مسبوقة كعقاب سياسي للنظام المخزني برمته، بما فيها أحزاب المعارضة المندمجة في بنيته والمنخرطة في نسقه، في الوقت الذي فشل النظام في المواجهة الاقتصادية لتبعات كورونا وما خلفته من إغلاق للمصانع وتضييق على المقاولات الصغرى، كما أظهرت الجائحة خطأ سياساته النيوليبرالية وفشلها التام في مجالي الصحة والتعليم اللذين يكادان يعلنان إفلاسهما.

6 ما البديل؟

أولا: لابد من المقاطعة العامة والعارمة لهذه الانتخابات الفاسدة، ولا بد من إعطاء هذه المقاطعة الشعبية مضمونا سياسيا، أساسه رفض الشعب للنظام المخزني القائم وللفساد والاستبداد، من أجل التحرر الاجتماعي والديمقراطية ووضع حد للريع والاحتكار وبناء اقتصاد وطني متمركز على الذات، يلبي الحاجيات الأساسية للمواطنين، ويضمن السيادة الغذائية. لا بد أيضا من إقامة نظام ديمقراطي، بدء بدستور ديمقراطي تضعه سلطة تأسيسية شعبية من خلال مجلس تأسيسي، يعتبر الشعب هو صاحب السيادة ومصدر كل السلط، وربط المسؤولية بالمحاسبة على كل المسؤوليات واعتماد مبدأ الانتخاب في تحملها والخضوع للرقابة الشعبية.

ثانيا: لا بد كذلك من البدء في تأسيس سلطة شعبية بديلة، من خلال تأسيس المجالس الشعبية تشارك فيها الساكنة ومنظمات المجتمع المدني المناضل والتنظيمات الذاتية المستقلة لمراقبة المجالس الرسمية، ولوضع برامج من طرف هذه المجالس والنضال من أجل تحقيقها، والتفاوض بشأنها، سواء مع المجالس الرسمية، أو مع الدولة ممثلة في الباشا والعامل والوالي والحكومة.

ثالثا: من الضروري أيضا بناء جبهة الطبقات الشعبية، بدء من بناء جبهة ميدانية تضم كل القوى الحية الرافضة لنظام المخزن، وجبهة ديمقراطية تضم كل القوى الطامحة لبناء نظام ديمقراطي، وبناء التنظيمات الذاتية المستقلة، من أجل تنظيم نضال الجماهير الشعبية، وبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، وهو ما يتطلع النهج الديمقراطي للإعلان عنه في مؤتمره الوطني الخامس.

وخلاصة القول إن النظام قتل السياسة بما هي فعل نبيل، ويريد تكريس السياسة بما هي تدنيس وانتهازية، لكنه في هذا الباب وصل إلى القاع، ولم يعد ممكنا الاستمرار في هذا الوضع ففي المحصلة الأخيرة فإن ذلك مرشح للانفجار في أية لحظة، وإن غدا لناظره لقريب.

عبدالرحيم الشايب مناضل في صفوف حزب النهج الديمقراطي منذ سنة 1996 مناضل سابق بالاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، ونائب رئيس المكتب التنفيذي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب خلال المؤتمر الوطني الثالث، مناضل نقابي، عضو المكتب الجامعي للجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية إ م ش ، وفاعل جمعوي.

1 بداية كيف يمكنكم تقييم قطاع الجماعات المحلية بشكل عام؟

شكرا لجريدة النهج على الاستضافة، من الصعب القيام بتقييم موضوعي لقطاع الجماعات المحلية ولتجربة عمرت لمدة خمسة عقود، ومساءلة واقع تدبير الشأن المحلي دون استحضار مسار اللامركزية منذ تبنيه كخيار وأسلوب من أساليب تدبير الشأن المحلي.

ويمكن ، بإيجاز شديد، رصد مراحل اللامركزية بالمغرب في المحطات الأساسية التالية:

- المحطة الأولى تتمثل في إرساء اللبنات الأولى للجماعات المحلية والتي يمكن حصرها في ظهير 1959 المتعلق بالتقسيم الإداري وصدور الميثاق الجماعي 21 يونيو 1960 الذي يعتبر لبنة أساسية للبنية الحقيقية للامركزية، تم بموجبه إحداث الجماعات المحلية كإطار جديد للتدخل وصدور ظهير 12 شتنبر 1963 المتعلق بالعمالات والاقاليم، غير أنها تجربة أبانت على محدوديتها وطابعها الشكلي مثل فيه رجل السلطة الفاعل الأساسي.

- المحطة الثانية تمثلت في صدور ظهير 1976، الذي لم يخل بدوره من عدة نواقص جعلته لا يختلف على سابقه إلا في بعض الجوانب الشكلية كالتخلي على نظام الجهاز التنفيذي برأسين وتقوية سلطة المجالس صوريا مقابل إقرار وصاية مشددة.

- المحطة الثالثة وهي صدور القانون رقم 78.00 الذي يعتبر بمثابة الميثاق الجماعي والذي لا يعدو ان يكون قانونا منقحا للظهير السالف الذكر.

- المحطة الرابعة ترتبط بصدور القوانين التنظيمية الثلاث 111.14 المتعلقة بالجهات و112.14 بالعمالات والأقاليم ثم 113.14 بالجماعات، والتي جاءت متشابهة وتميزت بالتكرار الممل، حتى وإن تضمنت مجموعة من المستجدات كمبدأ التدبير الحر والتفريع وتفعيل دور القضاء الإداري ...

وبالرجوع الى تجربة الجماعات الترابية طيلة العقود الخمسة الماضية، نجد أنها تعاني من إكراهات كثيرة نتيجة عوامل متداخلة ومعقدة، حيث أن التأسيس "الدستوري والقانوني" للبعد الترابي في التنظيم الإداري استند على دساتير ممنوحة لا تعكس الإرادة الشعبية مما يجعلها فاقدة للشرعية، ورغم تواتر القوانين المؤطرة لتدبير الشأن المحلي نجدها لا تختلف في جوهرها، وهي ذات مضمون يؤبد سيطرة المخزن على الحقل السياسي والتحكم فيه خصوصا وأن وزارة الداخلية متحكمة في القطاع تشريعا وتسييرا ومراقبة.

وعلى صعيد آخر يساهم التقسيم الانتخابي في تعميق عوائق التدبير المحلي الذي تحكمه فلسفة المقاربة الأمنية على حساب المقاربة التنموية، إذ تتحكم وزارة الداخلية في إعداد اللوائح الانتخابية، وإطلاق العنان لاستعمال المال لشراء الذمم، ورسم خارطة المجالس الجماعية وتركيبتها، الى جانب محدودية دور المجالس في صنع القرار التنموي المحلي الذي ينحصر في «تطبيق برامج مستوحاة من اختيارات وسياسات محددة بشكل مسبق" كما ورد في بيان حزبنا الأخير.

أما على مستوى التدبير، فإلى جانب الفساد والتحكم الذي تعرفه العملية الانتخابية، فقد رافقت هذه التجربة مجموعة من الاختلالات ترجع لأسباب عدة، حيث ينخر الفساد الإدارة المحلية الذي يتخذ مظاهر وتجليات متعددة، كالرشوة التي تطبع علاقة الإدارة المحلية بالمواطن وباقي الفاعلين، ثم الوساطة والمحسوبية التي تعكس أسوأ اشكال التمييز واللامساواة وتكافؤ الفرص، ناهيك عن البيروقراطية المفرطة التي تشكل معاناة يومية للمواطن في ظل تعقد المساطر الإدارية وبطئها ،ومن المظاهر الأخرى لسيادة الفساد تبذير المال العام وتسخير إمكانات الإدارة المحلية ووسائلها لخدمة أهداف المخزن أو الأغراض الشخصية، في غياب تام لربط المسؤولية بالمحاسبة.

ويمكن القول أن الممارسة العملية أبانت على الفشل الذريع للجماعات الترابية في بلوغ الأهداف المنوطة بها في تحقيق التنمية والتأسيس لما يسمى بالديمقراطية المحلية، فشل لم تسلم منه حتى مرافقها العمومية ورهنها للقطاع الخاص عبر ما يسمى بأسلوب التدبير المفوض وما صاحبه من انعكاسات على القدرة الشرائية للمواطنين مقابل خدمات ضعيفة بل وكارثية في أغلب المدن.

2 على ذكركم للتدبير المفوض يلاحظ توسع اعتماد هذه الآلية وبشكل عشوائي في مجموعة من الجماعات، فما هي في نظركم الخلفيات المتحكمة في ذلك؟

تجدر الإشارة أولا الى أن اعتماد أسلوب التدبير المفوض مرّ بمراحل متعددة انتهت بإصدار القانون رقم 54.05 الصادر سنة 2006 ،علما أن البداية الفعلية لهذه الآلية كانت سنة 1997 من خلال اتفاقية للمجموعة الحضرية للدار البيضاء والشركة الفرنسية " LYONNAISE DES EAUX"، تتعلق بتكليف الشركة بتدبير قطاع توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل لمدة 30 سنة، وعموما يمكن القول أن اللجوء لسياسة التدبير المفوض جاء في سياق الأزمة الاقتصادية التي عرفها المغرب أواخر عقد السبعينات، وتبنيه لبرنامج التقويم الهيكلي تنفيذا لتوصيات الدوائر المالية العالمية، وفتح الباب على مصراعيه لتفويت القطاعات العمومية للخواص في سياق عملية الخوصصة والتحرير التي عرفها الاقتصاد المغربي بداية الثمانينات، مع التأكيد على أن التدبير المفوض قرار وخيار سياسي أملته ظروف انسحاب الدولة من تدبير الخدمات العمومية ،وسهلت الدولة انتشاره حتى اتسعت رقعته لتشمل عددا من القطاعات، لم تسلم منها حتى القطاعات التي كانت من صميم اختصاصات الجماعات الترابية كالتطهير السائل، الإنارة العمومية، الماء الصالح للشرب، النقل الحضري، النفايات المنزلية وغيرها. وبذلك فتحت الدولة المجال للشركات الأجنبية بتعاون مع الرأسمال المحلي لنهب خيرات البلاد والاستحواذ على قطاعات مهمة لها ارتباط مباشر بالمواطن وتدر فوائض تجارية ضخمة، حيث تمكنت كبريات الشركات LYDEC، REDAL، AMENDIS، VIOLIA، OZONE وغيرها في تغطية ما يقارب 53 جماعة كبرى بمعاملات مالية بملايير الدراهم وأرباح فاقت 05 ملايير درهم، ناهيك عن تناسل شركات التدبير المفوض المرتبطة بالرأسمال الأجنبي أو المحلي والمحمية بشكل مفضوح من قبل الدولة.

وبالرغم مما تضمنته دفاتر التحملات من بنود تعاقدية تلتزم بموجبها الشركات المعنية بتحسين جودة خدمات القطاعات المشرفة عليها وتحسين شروط عمل الأجراء والالتزام بتطبيق بنود مدونة الشغل على علاتها، فإن التجربة العملية أسفرت على واقع مخالف يعكس فشلا واضحا في تدبيرها لمختلف القطاعات ورداءة الخدمات المقدمة ومحدودية تدخلاتها، باعتراف هيئات رسمية كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الأعلى للحسابات ، هذا الأخير الذي أنجز تقريرين سنتي 2009 و 2014 رصدا اختلالات خطيرة لا يستقيم المقام لسردها كاملة كضعف الاستثمار في البنيات التحتية وضعف الخدمات المقدمة، ونهب مقصود لجيوب المواطنين بتطبيق تسعيرة تخالف السعر الحقيقي واستخلاص تكاليف واتاوات صورية.

لم يسلم بطبيعة الحال الأجراء من استغلال هذه الشركات وضرب أبسط حقوقهم وغياب الشروط السليمة للعمل جراء عدم توفير وسائل الحماية وعدم تطبيق الحد الادنى للأجر، وعدم احترام ساعات العمل القانونية والإجهاز على العمل النقابي وتصفيته لتجريد العمال من سلاحهم الوجيد في مواجهة الاستغلال الذي يتعرضون له.

وأمام الاستغلال البشع لهذه الشركات عرفت العديد من المدن احتجاجات عارمة كتعبير صريح لرفض الجماهير الشعبية لهذا الأسلوب الى جانب النضالات التي يخوضها العمال بمختلف المدن، ونستحضر هنا المعركة البطولية لعمال شركة أمنور التابعة لمجوعة فيوليا. لذلك فإن القوى الحية مطالبة بفضح تغول هذه الشركات ودعم مختلف النضالات التي يخوضها الشعب المغربي والطبقة العاملة.

3 الا تلاحظون ان القوانين التنظيمية الجديدة، بالرغم من تنصيصها على مبدأ التدبير الحر والتخلي على الوصاية شكليا، عززت دور ممثلي الداخلية من خلال اعتماد الرقابة الإدارية؟

نصت القوانين التنظيمية على الرقابة الإدارية، المالية والقضائية على الجماعات الترابية بدل الوصاية، محتذية في ذلك بالقانون الفرنسي المنظم للرقابة على الجماعات المحلية، غير أن الخلفية التي حكمت مهندسي هذه القوانين هي الرغبة في تعزيز دور ممثلي السلطة المركزية من خلال تقوية صلاحياتهم في ممارسة الرقابة الإدارية قبلية كانت أو بعدية، صحيح أن هذه القوانين عبرت بصراحة على خيار التدبير الحر للجماعات الترابية عبر تنصيصها على سلطة المجلس الجماعي في التداول بكيفية "ديمقراطية" وسلطة تنفيذ المداولات والمقررات، إلا انها عادت لتكريس وصاية مشددة والتفاف واضح على مبدا التدبير الحر، فالمراقبة الإدارية التي اصبحت حاضرة بقوة همت بالخصوص إمكانية توقيف وعزل أي عضو أو رئيس لم يخضع لتعليمات ممثلي الإدارة المركزية (ولاة ،عمال ...)،التحكم في مصير الميزانيات، إمكانية إدراج أي

يتبع ص 15

أنا لست من هنا

بهيجة زوهري

أنا لست من هنا ..
تركت على ضفاف وقت ميت
ألتقط أنفاس الغروب ..
الثائرين...
أطوف كل ليلة حول شبحك الهلامي
أجدني ولا أجدني في

أنا لست من هنا ...
جئت مع جناح طير الجنوب
بلا مواعيد أحمل تجاعيد الزمن
دوما منسي ...
ما عدت من هنا ...
أحمل معي كل خيبات النساء
طريدات الشجن ..
منسيات في مضاجع الهروب..
منسيات على ناصية الاشتهاء.
أعب هواء "غيفارا" و"سانكارا"
وأرتمي في ثرثرة ضجيجك ...
أحضنني بكل هفوات النساء ...
أنا كفارة ذنوب النساء الحائرات
أنا خطأ كل مارق من وطنه...
اسمي فرح مؤجل في سجلاتك
وجسدي ما راق لك في هذيانك ..
جسدي يلعنني في صلاة العائدات من الرجم ...
أفرح بي خطيئة لكل وطن.
لست من هنا ولا ندم في دمي ..."يتبع "

في ضرورة الألم

نورالدين موعابيد

تكون في المرء أحيانا حاجة-ات-إلى لحظة ألم، ينفخ فيها من روح كفاياته، فإذا هي قد أضحت ومضات تأمل، ومن ثمة يزهر الأمل شرط العمل. وربما كانت هذه الآليات من أهم ما يؤثث خصوصيته، لاسيما إن نحن اعتددنا بمحوري المربع السيميائي: محور التناقض، ومحور التضاد.

ولم لا تكون لحظة الألم-تلك-إحدى فرص الإنصات إلى الذات المنفتحة على الآخر؟!، وهو إنصات من اقتضاءاته الرئيسة، المكاشفة والنقد الذاتي، فلتعتصرنا المعاناة ما شاء لها الاعتصار، نحن باقون هنا، لا يضيرنا أن نتحول إلى مرجع في تحمل الألم الذي يعقبه الزرع والضرع.. هو آنئذ نظير ألم مخاض "الولادة العسيرة". وواضح أن المازوشية (التلذذ بتعذيب الذات) ليست من موضوع هذه المساهمة في شيء.

يقترن هذا في تصور مدرسة التحليل النفسي الفرويدي ب"التصعيد" (الإعلاء، التسامي..)، والتعويض متى تعلق الأمر بعاهة معينة، أما في المخيال الشعبي ،فنسمع و/أو نقرأ :"كل ذي عاهة جبار". والظاهر أن ذلك التصعيد يشترط الاستعداد النفسي(الإرادة، القدرة، الرغبة)، ويقظة الحس(النظرة-ات- الثاقبة) ،بالإضافة إلى الدراية le savoir..وبما أن سبل الإنجاز الذي تتحقق فيه المعايير المذكورة ليست مستساغة في الأحوال جميعها، فإن مواجهة الإحباطات، وتجاوزها من أوجب الواجبات.

ولكم وددت لو أنني أستطيع تمييز مفاهيم متجاورة، متحاورة من قبيل: (العوائق، العراقيل، الإكراهات والإشكالات..) لأنني مؤمن بما قاله De saussure:"إن المعنى لا يتأتى إلا ضمن الفروقات.. ".. إلا أنه مهما يكن أمرها، فإن الألم-البؤرة، ألم ظرفي لا يدوم، أو لا ينبغي أن يدوم.

فهو ليس في ذاته، ولذاته كما يقول المناطقة. يركب المتألم المجهول، فلا يقدم الحذر، ولا يغلو في الحيطة، واجتراح الأعذار والمبررات، وإن أخفق في المحاولة الأولى، لم يحبط، بل يواصل اختراق مسالك أخرى ابتغاء تحقيق مشروعه التغييري.

وعندي أن الألم، هنا، يختلف اختلافا جذريا عن الألم المحمود لدى الاتجاه الرومانسي، المعبر عنه من قبل "ألفريد دي موسيه": "لا شيء يجعلنا عظماء كالألم العظيم.. "لأن الأول مؤسس على الممارسة الجمعية، بدل الارتكان إلى السلوكات الفردية..

أخيرا، كما يكون الألم مازوشيا، يكون كذلك ساديا (التلذذ بتعذيب الآخر)، وفق أدبيات التحليل النفسي.

التقافة والتغيير

البعد الثقافي الحزبي في الحملة الانتخابية

عبد اللطيف الصردي

يكاد المتتبع للشأن الانتخابي ان يجزم دفعة واحدة بعدم وجود حتى الارهاصات الثقافية الاولى من المطالبةبمكتبات ودور الشباب والمسارح ومدارس الفنون الجميلة والمحميات وترميم الآثار التاريخية والمحافظة على دور السينما القديمة كذاكرة جماعية والمعارض.مع وجود توجه رسمي يطلق العنان لإحياء مواسيم الأولياء و البارود والفنطازيا ليس بمفهوم غابرييل غارسيا ماركيز في مئة عام من العزلة.

ان هذا الأمر هو تحصيل حاصل لواقع مزري .حيث ان وجود رؤساء جماعات لا يتوفرون على الشهادة الابتدائية امر مخجل ومدعاة للسخرية المرة.فحين تغيب الهوية الايديولوجية للاحزاب ويتشابه عليك اطيافها بما يدعى زورا يسارا اوليبيرالية مفترى عليها ذات حداثة معطوبة او أحزاب ذات لبوسات دينية نكوصية .وتختزل هوياتها في رسوم حيوانات و وسنبلات لست عجاف ولت واخريات قادمات. وحين تطلى لوحات لجدار مؤسسات تربوية بطلاء ابيض لايسر الناظرين لمستطيلات الاحزاب الوفيرة.فاعلم سيدي الناخب وخاصة إذا كنت تتوفر على الحد الأدنى لحب قيم الجمال.انك تساهم من حيث لاتدري في وأد كل ماهو فني في المعيش اليومي.

ورحم الله الفنان والموسيقار اليوناني الذي رحل مؤخرا.ميكيس ثيودوراكيس المناضل الشيوعي الذي لحن النشيد الفلسطيني.وقاوم بفنه اعتى الدكتاتوريات اليونانية العسكرية. وناصر كل القضايا العادلة وارتدى كوفية فلسطين.

تتمة الحوار

نقطة بجدول الأعمال والاعتراض على أي نقطة مدرجة به، تكريس المراقبة القبلية لشرعية قرارات وأعمال الرئيس ومقررات المجلس وإخضاعها للعرض على الوالي أو العامل تحت طائلة عدم القابلية للتنفيذ، حتى وإن حاول التمويه بجعل البعض منها من اختصاص القضاء الذي لازال يرزح تحت سلطة الأوامر.

كما أن مقررات وأعمال المجالس الجماعية المتعلقة بالمالية كوضع وتنفيذ الميزانية أو ذات وقع مالي لا تكون قابلة للتنفيذ إلا بعد التأشير عليها.

دون إغفال أن جماعات ترابية بكاملها يديرها ممثلو السلطة المركزية كما هو الشأن بالنسبة لمدينة الرباط التي يمارس فيها العامل صلاحيات واسعة بموجب المادة 111 من القانون التنظيمي 113.14، أو الباشا بجماعة المشور المادة 113 من القانون السالف الذكر.

إن كل ما سبق ذكره يشكل النزر القليل من حجم تركيز أو تمركز الصلاحيات الموكولة للجماعات الترابية في يد ممثلي الإدارة المركزية، الأمر الذي يعكس الواقع الصوري لهذه المؤسسات وتعبيرا مشوها على ما يصطلح عليه بالديمقراطية المحلية.

4 هل يمكن الرهان على مساهمة القطاع في بناء ديمقراطية بديلة ضمن سيرورة النضال العام؟

في ظل غياب دستور حقيقي يعكس الإرادة الشعبية وفصلا حقيقيا للسلط واستقلالية القضاء ومؤسسات حقيقية منتخبة بشكل نزيه وديمقراطي، وربط المسؤولية بالمحاسبة، لا رهان على هذا القطاع لإحداث أي تغيير جوهري، فالجماعات الترابية لها ارتباط وثيق بالبنية المخزنية وانعكاس موضوعي لطابعه المستبد واللاديمقراطي، بحكم إغلاق اللعبة السياسية لفائدة المخزن وهيمنته على المشهد الحزبي والتحكم في صناعة التحالفات وفبركة الأغلبية والحرص على تهشيشها عبر التحكم في القرار السياسي المحلي الذي تؤطره قوانين من صنع وزارة الداخلية المتحكم الفعلي في القطاع التي أرست قواعد رقابة إدارية مشددة تحرم المجالس المحلية من حقها في التشريع ورسم معالم النموذج التنموي المحلي بما يتماشى وخصوصيات كل منطقة.

فقطاع الجماعات المحلية يعتبر مجالا خصبا لكافة أشكال الفساد، سيما وأن النظام المخزني يتحكم في مختلف مفاصله بدءا من إعداد اللوائح الانتخابية، التقطيع الانتخابي، ورسم خارطة المجالس المحلية التي لازالت مرهونة باستعمال المال والولاء للمخزن، والحرص على الحفاظ على باقي التقاليد الغارقة في التخلف التي تخدم المخزن وتؤبد سيطرته الطبقية.

وفي ظل هذه الشروط فلا بديل عن مقاطعة مهزلة الانتخابات المخزنية ويظل السبيل الوحيد للتغيير، كما ورد في آخر بيان لحزبنا، هو تعزيز النضال الجماهيري وتنظيمه والانخراط القوي في كل أشكاله، وتقوية النضال الوحدوي لرسم الطريق للشعب المغربي نحو الحرية والانعتاق والتحرر.

أية انتخابات في مدينة المحمدية؟

ملوكي سامي

تشكل لحظة الانتخابات في المغرب لحظة هامة في الزمن السياسي المخزني اذ عبرها يعمل المخزن علي تسويق ديمقراطية الواجهة ضمن نسق الدستور المنوح.

وان كان النهج الديمقراطي يشكل الاستثناء وطنيا بحكم موقف المقاطعة الذي يتبناه ومعارضته للاستبداد المخزني مند عقود؛ فان المسرح الانتخابي يعرف اصطفاف عشرات الاحزاب او الدكاكين السياسية التي تدخل في سباق محموم بحثا عن المقاعد الانتخابية.

علي مستوي إقليم المحمدية محليا شهد مجلس المدينة شبه شلل تمثل في توالي 3

رؤساء الجماعة الرئيس الأول هو حسن عنترة تولي الرئاسة بين 2015 و 2018 وهو ينحدر من حزب البيجيدي. الرئيسة التانية هي ايمان صابر من نفس الحزب تولت الرئاسة اثر انقلاب داخل حزب البيجدي اسفر علي عزل الرئيس السابق بل وطرده من الحزب الرئيسة التالتة هي زوبيدة توفيق من حزب الاحرار رغم أن الحزب لم يحصل إلا علي 7 مقاعد فإنها وصلت اثر تحالف هجين جمعها بالاتحاد الاشتراكي وجزء من العدالة والتنمية.

ان حالة الشلل التي شهدها المجلس انعكست علي المدينة التي تعد منكوبة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لاسيما بعد إغلاق مصفاة سامير. والجمود الاقتصادي بعد جائحة كورونا.

= اي انتخابات في مدينة المحمدية ؛ تشهد الانتخابات البرلمانية و الجماعية بالمدينة تنافس مجموعة من الوجوه السيئة الذكر والمرتبطة بعالم المال والأعمال ولا سيما مرشحي الحمامة والجرار وهذا ما طبع الحملات الانتخابية باستعمال المال بغزارة. ان اطلالة بسيطة علي لائحة الحمامة تجعلنا نستنتج أن نفس الوجوه التي سيطرت علي مجالس المدينة بممارساتها التي تتميز لتسخير عقارات المدينة لاباطرة العقار فضلا عن اخفاقها في تنزيل مشروع المستشفي الإقليمي الجديد كبديل عن المستشفي الحالي الذي يرجع لبداية السبعينيات ان جماهير المحمدية مدعوة لمقاطعة المهزلة الانتخابية التي لن تأتي إلا بوجوه الفساد القديمة.

الحملة الانتخابية: مظاهر تمييع تؤكد مصداقية المقاطعة

محمد شاعر

تعرف بلادنا تنظيم المخزن للانتخابات التشريعية والجهوية والجماعية ،وإذا كانت المقاطعة التي يدعو لها النهج الديمقراطي تنطلق من تحليل وقراءة علمية وقانونية وسياسية للدستور المخزني الذي وضعته اللجنة الملكية المعينة سنة ، 2011 وانطلاقا من كون الشعب المغربي لم يشارك في اختيار مجلس دستوري يقوم بصياغة دستور ديمقراطي شعبي،فإن هناك مقاطعة شعبية تنطلق من إحساس بعدم جدوى هذه الانتخابات في تغيير الواقع المادي والاجتماعي للجماهير الشعبية التي تعاني من مختلف اشكال الهشاشة الاجتماعية من فقر وبطالة واستغلال من قبل الراسمال المحلي والاجنبي .ولعل ما يؤكد مصداقية المقاطعة سواء الواعية او العفوية، ما يشوب الحملة الانتخابية من مظاهر التعفن والتمييع الانتخابيين، التي يمارسها المرشحون والاحزاب السياسية، والتي تدل على أن الهم الأساسي للترشح هو "المرقة" المخزنية التي توفرها الانتخابات من مناصب في المؤسسات النيابية الوطنية والجهوية والمحلية .ومن أبرز هذه المظاهر ترشيح الاحزاب لأشخاص لا علاقة لهم بهذه الاحزاب، إما للاستفادة من الوضع المادي لهؤلاء الاشخاص لشراء الاصوات باموالهم، او ترشيح آخرين لاعلاقة لهم بالحزب فقط لاستكمال اللوائح،بل وصل الأمر حد نوع من إعارة مرشحين من حزب لآخر وكأننا في "مركاتو كروي". ومما لا شك فيه ان الانتخابات وكما أراد لها المخزن لا تمثل تمرينا ديمقراطيا بل أداة لتوسيع قاعدة الريع وتداوله بين النخب المخزنية و مصدرا للاغتناء، وفي سبيل ذلك قامت العديد من القيادات الحزبية بترشيح للزوجات والابناء والبنات ضمانا للاغتناء السريع و للثوريت الحزبي والسياسي .انها تمثيلية متقنة الإخراج للتمييع الديمقراطي ،هدفها دمج أكبر عدد ممكن في طنجرة المخزن لطبخ سياسة الاستبداد والفساد ،فكل الأحزاب لاتحمل من البرامج سوى العمل على السمع و الطاعة لتطبيق ما يسمى النموذج المخزني التنموي الجديد، فاين نحن من المحاسبة التي تقتضيها الديمقراطية فمادام واضعوا هذا النموذج خارج المحاسبة، واين نحن من الديمقراطية التي تقتضي توفر الأحزاب على برامج مضبوطة تعرضها في الحملة الانتخابية وتطبقها وتحاسب عليها. ان الامر يعني ان هم هذه الأحزاب هو مقدار الريع الذي ستستفيده من المخزن وليس تطبيق برامج خاصة منبثقة من نضالها السياسي والحقوقي والاجتماعي ،لان نضالها في الواقع بعيد عن هذه الهموم، وشعارات اغلبها شعبوية او لا قبل لها بتطبيقها ، فهناك حزب يطرح في الحملة شعار المغرب اولا وهو مشارك في الحكومات منذ مدة، وهذه الحكومات جعلت من القضايا الحقيقية للمغرب آخر اهتماماتها، وهذا حزب آخر يحمل شعار الكرامة أولا ،هذه الكرامة التي داس عليها المخزن مرارا وتكرارا امام مرأى الحكومات التي يشارك فيها هذا الحزب .هذا غيض من فيض حملة بينت بالواضح والمعايشة ان هم تحقيق الديمقراطية لا اعتبار له سواء لدى المخزن او لدى الاحزاب المخزنية ،وإلا لما اخافتهم الدعوة للمقاطعة التي يعمل المخزن على قمعها بكل الوسائل ،واحزاب الكرامة اولا ،عفوالمرقة اولا ، تتفرج على هذا القمع، بل تدعو إلى إجبار الناس على التصويت ضدا على إرادتهم.

من وحي الأحداث

القاسم الانتخابي مناورة مخزنية قسمت اليسار الانتخابي

التيتي الحبيب

وضع النظام مسطرة القاسم الانتخابي كقاعدة لاحتساب الاصوات المتبقية وتقديمها كدعم للأحزاب المشاركة في اللعبة الانتخابية بعد تخليه عن العتبة. دوافع تطبيق هذه القواعد التنظيمية تكمن في رغبة النظام بدخول اكبر عدد من الأحزاب السياسية إلى قبة البرلمان. من جديد سيكون تدخل اجهزة وزارة الداخلية حاسما في تشكيل خريطة التواجد الحزب بالبرلمان المقبل.

من الأخبار المتداولة عما يجري في مطابخ الاحزاب الانتخابوية هو كون هذه الاحزاب اعادت قراءة نتائج الانتخابات الماضية على ضوء القاسم الانتخابي المطبق اليوم. وعلى ما يبدو فان العديد منها وخاصة الاحزاب الصغيرة توصلت الى خلاصة مفادها أنها لامحالة ستحصل على عدد مهم من المقاعد. انطلاقا من هذه القراءة اقتنعت تلك الاحزاب بأنها ستحصل بنفس المجهود السابق على نتائج أحسن مما حققته في تجربة 2016. هذا ما يفسر التوجه الذي نراه اليوم في خوض الحملات الانتخابية بدون اللجوء الى تشكيل جبهات او اقطاب انتخابية ما عدا تحالف اليسار وتلك قصة أخرى.

فما هي وضعية فيدرالية اليسار أمام القاسم الانتخابي المطبق؟ العديد من الاصوات المناضلة الغيورة على القوى اليسارية لا تخفي صدمتها للخلخلة التي أحدثها القاسم الانتخابي في صفوف مكونات الفيدرالية. إننا نشاهد قوة الصدمة وما أحدثته من تفجير لهذا الكيان اليساري وتمزقه إلى شظايا دخلت الحملة الانتخابية في وضع متردي تحارب مكوناتها القديمة والجديدة بعضها البعض، تبادلت السباب والشتيمة لم يكن ليجرؤ أي حزب آخر ان يوجهه لمكونات الفيدرالية. قدمت هذه المكونات صورة بئيسة عن اليسار وفقدت مصداقية الخطاب ودعاوي السياسة بالمفهوم النبيل. كانت الضربات تحت الحزام اسلوبا مفضلا للبعض وجهه لخصومه اليوم ورفاقه البارحة.

نجح النظام في تفريق صفوف الفيدرالية وتفجيرها من الداخل. وما كان له أن ينجح بهذا الشكل لو لم تكن الفيدرالية نفسها هشة وتربتها قابلة لهذا الاختراق. إننا نعتقد وبقوة أن بذرة الشقاق تسربت إلى مكونات هذا اليسار لما تبنى بعضها عقيدة التنظيم بالتيارات؛ فأصبح الحزب الواحد – حالة الاشتراكي الموحد – عبارة عن جبهة أحزاب، ولأنها اعتمدت هذه الاستراتيجية التنظيمية فكان يكفي أن يثار أمامها القاسم الانتخابي لتسقط في امتحان الوحدة الحزبية المبنية على مبدأ المركزية الديمقراطية. لقد تأكد اليوم بان مثل هذه التنظيمات تحمل في أحشائها كل عوامل التشتت ولذلك كان من السهل إسقاط كل ادعاءات الوحدة والتحالف المتين المفضي لبناء الحزب الكبير.